الطبعة 4

علاء عبد الحميد

كيف وصل إلينا هذا الدين




ساحر الكتب


ساحر الكتب

كيف وصل إلينا
هذا الدين ؟

علاء عبدالحميد: كيف وصل إلينا هذا الدين؟، كتاب
الطبعة العربية الأولى: يناير ٢٠١٩
رقم الإيداع: ٢٦٥٧٨ /٢٠١٨ - الترقيم الدولي: 7 - 143 - 806 - 977 - 978

عضو اتحاد الناشرين المصريين.
عضو اتحاد الناشرين العرب.
القاهرة - مصر

Mob +2 - 01020220053
info@dardawen.com
www.Dardawen.com

علاء عبدالحميد

كيف وصل إلينا هذا الدين ؟



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد - ﷺ - ما خطت الأقلام علمًا، وارتقت الأرواح قربًا.

وبعد:

فهذا الكتاب كان في أصله مجموعة مقالات نُشرت على موقع (إضاءات) في أواخر عام ٢٠١٦، ضمن سلسلة بعنوان «الدين كما أفهمه»، كان الهدف من السلسلة تقديم رحلة منهجية في فهم الدين، تبدأ من الكلام على المنهج العلمي الذي استخدمه علماء هذه الأمة في تشييد معارفها الدينية من عقيدة وفقه وسلوك، وتنتهي بالكلام على قضايا الدين كما فهمته، وكما رأيته نورًا حاكمًا على حياة البشر، لا تابعًا لأهوائهم ومشاربهم المتغيرة بتغير الثقافة العامة.

كانت الخطة التي رسمتها أن أسير رويدًا رويدًا مؤسسًا للأفكار، لا أغادر الفكرة حتى أستوعبها بقدر ما يسمح به البيان، ويُسعف به الخاطر، فكانت أولى المقالات فاتحة لثلاثية (العقل - النقل - والتعارض بينهما)، على أن أتبعها بموضوعات أخرى

تكون في صور ثنائيات أو ثلاثيات أو رباعيات؛ مثل: (العقيدة، والشريعة، والأخلاق)، (الاجتهاد، والتجديد)... إلخ.

وإنما وقعت البداية بهذه الثلاثية دون غيرها لأنها بمثابة الأصول والمنهج، وبدون الاتفاق على الأصول والمنهج - أو على الأقل توضيحه - يكون الكلام أقرب ما يكون لحوار الطرشان.

إذًا كانت البداية سؤال: كيف وصل إلينا هذا الدين؟ أو ما نسميه قضية «النقل»، ونتكلم فيه على معارفنا النقلية - أي المنقولة إلينا عبر الرواة والعلماء - كيف وصلت إلينا؟ وكيف فهمناها؟ وكيف نستوثق من صحتها؟ على أن أنتقل منه ثانيًا للكلام على العقل، وما هو؟ وكيف نفكر؟ ثم هل هناك تعارض حقًّا بين معارفنا العقلية ومعارفنا النقلية الدينية؟

ولكن ما إن بدأت المقالات حتى تسلسلت الأفكار؛ ذلك أن العلم - كما أفهمه - ليس سردًا للقوانين، وتلخيصًا لكلام السابقين؛ بل هو رحلة الإنسان في البحث عن الحقائق، رحلته ليستوثق مما يعلم، ويفهم ما غمُض، ويعلم ما يجهل، ويرتقي في سلم المعرفة؛ ليصل إلى ثمرات العلوم.

ولكن العلوم الشرعية طرأت عليها في الأزمان الأخيرة أمور؛ أهمها: انفصالها عن الإنسان، حتى صارت حقائق جامدة صارمة لا يعلم الطالب - أو حتى العالِم - ما أصلُ المشكلة الإنسانية التي نشأ لحلها هذا العلم، فصار الفقه يُحفظ كقوانين

وقواعد؛ لا كفلسفة ورؤية للأشياء، وصارت العقيدة تُدرس كمعادلات رياضية؛ لا كتصحيح لنسب الأفكار وتثبيت لمزالق الأقدام، وقُل مثل ذلك على سائر العلوم.

فلما كانت العلوم - كما أفهمها - هي رحلة الإنسان؛ فقد أخذني البيان من قضية لقضية، أطرح فكرة وأجيب عنها باستنطاق علم السابقين، فلم أستحدث جوابًا؛ وإنما أظهرت ما استُبطِن من السؤال.

والفكر الإنساني متشعب الأودية، كثير المشكلات، فما إن تفرُغ من فكرة حتى يثور سؤال، والسؤال يستدعي الإشكال، والإشكال يستدعي استنطاق العلوم، لتتضح القضية؛ وباتضاحها يثور سؤال جديد، وهكذا.

فإذا بقضية النقل تلتهم الوقت، وتستوعب المقالات، ولا يبدو لها فراغ، حتى ظن البعض أن اسم السلسلة خادع؛ فهي باسم الدين، ولكنها عن الحديث، وما الحديث إلا جزء من الدين.

فكتبت ما شاء الله أن أكتب، وهممت بأن أنتقل سريعًا إلى قضية العقل، لعلي أراوح بين القضيتين، فيخف الكلام عن النقل قليلًا، وتبدأ الصورة في الاتضاح، ولكن ضيق الأوقات وتشظي الأفكار حال دون المُضي قدما فيما أريد، فلم يخرج في عامين سوى تسعة مقالات، لا تقدم صورة كاملة، ولم تغلق ملفًّا واحدًا مما فتحته، حتى فاتحني الأستاذ أحمد أبو خليل في

فكرة نشر المقالات في صورة كتاب، فهششت للفكرة، ورأيتها فرصة طيبة لأربط بين خيوطها المتقطعة، وأنسج ثوبها الممزق من جديد.

فكان من ضرورة هذا أن يتمحض هذا الكتاب للكلام على النقل دون ما سواه؛ منعًا من التشتت، وجمعًا للأفكار.

❊ ❊ ❊

وهذه المقالات علمية المحتوى؛ بل واللغة بقدر ما، إلا أنها أدبية الشكل والصورة.

فالمقال العلمي هو الذي يوثق فيه الباحث نقوله، ويعزو الآراء لقائليها، ويُبيِّن المذاهب، ويعرِّف المصطلحات، ويضع قائمة المصادر. والمقال الأدبي هو الذي يطلق فيه الكاتب العنان لأسلوبه، وبيانه، وحكايته، وفكره، فلا تحدُّه حاشية، ولا تقطعه هوامش.

وقد اخترت أن أتخلى عن الصورة العلمية لسببين:

الأول؛ وهو الأهم: ضيق الوقت، فصرامة البحث العلمي تستهلك وقتًا هائلًا في التوثيق والإحالات، وفي هذه المقالات أُعطي القارئ عصارة سنوات تعلمي الممتدة لقريب من عقدين من الزمان طالعت فيها مئات الكتب، وآلاف الصفحات، وقلّبت الأفكار، وتجاذبتُ الحديثَ والحوار، فلو رحتُ أوثق كل فكرة لابتلع التوثيقُ وقتَ البيان، فكيف وقد عزَّ الوقتُ عن الكتابة أصلًا؟!

الثاني: أن الخطاب ليس موجهًا للأزهريين والأكاديميين؛ بل هو موجه للقارئ المثقف الذي حيل بينه وبين رؤيته للبناء العلمي لهذا الدين، أسترسِلُ معه في الفكرة، وأجيبه عن كل إشكال، وهذا القارئ يرهقه تقليب النظر بين النصِّ والحاشية، ولا يكاد يستفيد من ذكر المراجع إلا الطمأنينة أو الانبهار؛ أما الثاني فلا أطلبه، وأما الأولى فحسبي أن قوة الفكرة إنما هي في ذاتها، لا في قائلها ومصدرها، فإن تماسكت أمامه واتضح من الدين بناؤه، فحسبي بهذا توثيقًا.

على أني لم أتخل - قِيد شعرة - عن الحقيقة العلمية وجوهرها؛ وهو التدقيق والإحكام لكل قضية بمقتضى الوسع البشري الذي سمحت به الأوقات.

نعمْ حاولت أن أقرِّب الأسلوب، وأصور المعنى بالمثال، وأختار من العبارات أرقها، ومن المصطلحات أقربها، ولكن ما الحيلة والإنسان يكتب بلغته، ولغة العلم هي الاصطلاح، فلا مهرب من كل مصطلح، ولا مفرَّ من وعورة المعاني، وكثافة العبارة، فللتسهيل حدٌّ ينقلب بعده إلى تسطيح، وللتقريب قدر يصير بعده بُعدًا وخروجًا عن القصد.

على هذا الأساس رحت أنسج مقالات هذا الكتاب وأعيد ترتيبها؛ لأقدم واحدة وأؤخر أخرى، وأحذف عبارة استدعى وجودها طبيعة النشر المتباعد الزمان، فلا معنى لبقائها وقد

انضمت إلى أختها في نفس المكان.

وطبيعة المقالة تعتمد على التشظي؛ فكل مقالة لا بد أن يكون لها نوع استقلال، على عكس الكتاب؛ لذا عدتُ أرسم للكتاب خطة، وأضع له تسلسلًا واضحًا للأفكار، فلما فعلتُ رأيت نقصًا عظيمًا في استيعاب الموضوع، ومعالجة سائر جوانبه التي أردت، فزدتُ فيه ما شاء الله أن أزيد، ولكن من غير التزام بحجم لكل موضوع زائد – عكس ما كانت تقتضيه طبيعة النشر على مقالات – لذا جاءت بعض المقالات الإضافية أقصر من المعتاد أو أطول قليلًا.

وقد أبقيت على شكل التقسيم في صورة مقالات حتى لا أضطر لإعادة كتابة ما كُتب من جديد، واكتفيت بتعديل بعض الجمل الرابطة أو الإحالات في كل مقال، مع ما تقدمت الإشارة إليه من إعادة الترتيب.

وقبل أن أضع القلم لا أملك إلا أن أشكر أصدقائي الذين راجعوا مسودات المقالات التي نُشرت على الموقع كلمةً كلمةً، وصوَّبوا، وعدَّلوا، فلا توفيهم الكلمات حقَّهم، ويعجز البيانُ عن شكرهم، وأخص منهم: عمر مسعد، وشريف خيري، وعمر أسامة، وأحمد الصباحي، ووائل عوَّاد، وأحمد مجدي حسنين، ومحمود إبراهيم.

وأشكر الصديق أحمد اليماني على تصميمه لمعظم رسومات هذا الكتاب.

وقبل الجميع الدكتورة الفاضلة: هبة رءوف عزت؛ التي لا توفيها الكلمات حقها على تواضعها ونُصحها ووجودها.

كما أحب أن أشكر كل من شجع على خروج هذه المقالات للنور، والاستمرار في كتابتها، ولاسيما الدكتور الكبير: محمد سليم العوا؛ الذي خصنا برسالة ثناء وتشجيع نقلها إلينا بعض الأفاضل، فلهم مني جزيل الشكر، وللقائمين على موقع (إضاءات) عظيم الامتنان.

القاهرة

٣ من ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

الموافق ١٠/١٢/٢٠١٨م

خطة الكتاب

التمهيد

- كيف سنحكي؟
- لماذا عنوان "الدين كما أفهمه"؟
- البدايات
- بشرية العلم

منهج التعامل مع النقل

- مشكلات نقل الأخبار
- التوثق من النقليات

الناقل:

- التوثق من الناقل
- فهم الناقل

عملية النقل:

- بين السند والأسطورة (١، ٢، ٣)
- النقد التاريخي للنقل
- كيف تنتقل إلينا المعارف؟

المنقول:

- هل كل المنقول مقبول؟
- ماذا بعد النقل؟

التمهيد

كيف سنحكي؟

منذ أن بدأت في هذه المقالات كانت الرؤية واضحة بالنسبة لي؛ إنني أشرح الدين من خلال رحلتي، كيف فهمته منذ أن تفتحت عيناي على كتبه ودروسه ومناقشاته وقضاياه، إلى أن انشغلت به حتى صار محور حياتي، ومنطلق نظرتي للحياة، وأحاول جاهدًا أن يكون نهج سلوكي وعملي.

الأمر واضح إذًا، سأرحل مع القارئ في أفكاري، أشرح له المفاهيم التي فهمتها كما فهمتها، وأنتقلُ معه من الأصول إلى الفروع، ومن المفاهيم حتى القضايا.

ولكن ما تظنه واضحًا مرتسمًا في ذهنك إن شرعت في تأليف كتاب يختلف عن كتابتك لمقال؛ تُقسم فيه الأفكار، وتُباعِد بين أجزائه - المتصلة في ذهنك - الأيامُ، فجاءت الرسائل غاضبة - ورُبَّ رسالة غاضبة واحدة طمست ألف مديح - تقول: طمعنا أن نقرأ عن الدين، وأن نرى كيف ارتَبَطْتَ به وعشت به، فإذا بك تحدثنا عن مصطلح الحديث! هلا سميته «مقالات في علم الحديث»؟

وطلب بعض الفضلاء أن أتخلص من المصطلحات العلمية قدر الإمكان؛ ليكون المقال شبابيًا عصريًا، لا أزهريًا معممًا.

وإذا كانت اللغة طيعة يمكن توظيفها لتخرج في أنساق

شتى، وأساليب متنوعة؛ فإن السرد الذي يعتمد على نقل خبرتك ووصف حياتك يأبى - ليكون صادقًا، وليكون خروجه مسترسلًا - إلا أن يخرج مصطبغًا بلغتك وطريقتك، مرتديًا لعمامتك، ومتلفحًا بجُبتك.

ربما لو كان الغرض الأكبر التبسيط والتدريس والتفهيم لكان الكلام أكثر اختلافًا، ولكنه حينها سيكون أقرب للتأليف والتصنيف منه للمقال الحي الذي تمتزج فيه أفكارك مع لغتك فيعبر عما «أفهمه».

كان عنوان هذه السلسلة «الدين كما أفهمه»، وغرضها هو شرح «الدين».. وهو معنى واسع جدًّا يشمل المفاهيم الأولية المكوّنة لنظرية المعرفة، ويُفهِّم التصورات الحاكمة في الكثير من القضايا، ويشمل التشريعات التي أؤمن بها؛ بل ويشمل الحركة الفكرية والعلمية التي قامت فيه، واستنبطت من أصوله فروعًا تنسب إليه، نسبة الوليد إلى أبيه.

هذا الكم الهائل من المعاني والقضايا؛ المقدس منها والبشري، والمطلق والنسبي، والعملي، والغيبي، الذي نعبر عن مجموعه بالدين، كيف أفهمه وكيف أقدمه؟

وقع الرأي على أن تكون هذه المقالات (رحلة فكرية) أسير فيها مع القارئ من الأصول إلى الفروع، ومن الفروع إلى الثمار.

ولكن كيف يكون السرد؟ وما هو تسلسل الأفكار؟

في السرد - عندما نحكي قصة حياتنا أو تطور أفكارنا - لا بد للراوي من خيط يسير عليه، ففي السِّيَر الذاتية - مثلًا - المعظم يؤْثِر الأحداث لتكون هي محور التسلسل، يحكي الأحداث تباعًا؛ فتتصل الصورة، وتجتمع المشاهد؛ فتتعرف على حياته من خلال الأحداث، في حين يؤْثِر البعض الآخر أن تكون الأيام والمذكرات هي خيط السير الذي يسرد على وفقه الأحداث، فالأحداث وقعت في الزمان على ترتيب الزمان، فليكن الزمان هو الإطار.

هذا بالنسبة لمن يحكي لك قصة حياته وسيرته الشخصية، ولكن من ينقل إليك أفكاره ماذا يفعل؟

وإن امتزجت هذه الأفكار مع الأحداث، وتشابكت حتى صارت الأحداث ظلًّا للفكرة، ونشأت الفكرة من رحم الوقائع، إنه تمازج يجعل الاثنين واحدًا، ويمتزج فيه المادي بالمعنوي، فلا يكاد يظهر فيه إلا الإنسان، ذلك المركب الذي نختزله في وقائع فنسميها سيرة ذاتية، أو أفكار فنسميها فلسفة شخصية.

كيف يمكن لهذا الإنسان أن ينقل لك أفكاره التي تشابكت مع الأحداث؟ كيف يتسلسل السرد؟ وكيف يلقي عليك الموجود الآن وأنت لم تشهد ميلاده ولم تعرف جذوره؟

هل يأخذك في الإطار الزمني فيلقي عليك أفكاره الأولى الساذجة التي أنضجتها أو غيَّرتها الأيام؟ وهل يمكن للإنسان

أن تسعفه ذاكرته حتى يقف على بداية كل فكرة وما اعتراها من شكوك ويقين وزيادة ونقصان؟ هذا كالمستحيل.

أم يلقي عليك آخر ما انتهى إليه وخلاصة أفكاره؟ وهل ستتقبلها وتفهمها ما لم تفهم كيف فهمها هو؟ وهل ستفهم كيف فهمها إذا لم تفهم كيف يفكر هو؟

لذا كان الخط الذي رسمته لنفسي في هذه المقالات - لكي تفهم عني وتشاركني هذه الرحلة - أن أطوي الزمان، وأبسط الأفكار، فأجعل الفكرة الماثلة الآن بصورتها الناضجة عندي خطًّا زمنيًّا، فأحللها من بدايتها لتكون بدايتها هي بداية السرد بدلًا من الزمان والأحداث.

فيكون تسلسل الأفكار هو الخط الذي أسير عليه، لا تسلسلها الزمني بتتبع تاريخ نشأتها في ذهني ودخولها على حياتي؛ بل تشريحها لأقف على منبتها وأصلها فأرجع إلى حقيقتها وأوليتها، كرحلة الجغرافيين الأوائل إلى منبع النيل، فهم لم يرحلوا عبر الزمان ليتعرفوا على هذا النهر؛ بل رحلوا عبر النهر نفسه ليتعرفوا على منابعه وفروعه وأصوله.. فكانت الفكرة هي الحكاية، وكان أصلها هو البداية.

لذا فلكي تعرف وجهة نظري عن الأسرة في الإسلام، وعن التجديد والتراث، وعن الحرية والعدل، وعن التدين والتعبد، وعن الاختلاف والمذاهب والتقليد، وعن سائر «قضايا» الدين،

لا بد أن ترحل معي أولًا لتفهم كيف أفهم الدين، وكيف تتجذر أصوله في نفسي، فإن فهمت الأصول فهمت الفروع، ومن الفروع تتأتى الثمار.

لذا كانت الرحلة في «أصول الدين» الأولى التي يعبر عنها البعض بـ«**نظرية المعرفة**»، كيف عرفت الدين؟ وكيف توثقت منه؟ وكيف حصّلتُ معارفي أصلًا؟

فبدأت بالثلاثية الأولى: النقل، والعقل، والتعارض بينهما؛ فهي أصول المعرفة، وبدايات الأفكار، وهذه الأصول بدورها مركبة متشعبة، فكان لا بد من تشريحها بدورها لأشرح كيف تسكن في مكانها، وكيف أعتمد عليها، وكيف تعمل معي، فكان في شرح الأفكار شرح للعلوم التي كونتها، وفي شرح العلوم شرح للأفكار، وفيهما تتشعب التصورات شيئًا فشيئًا حتى تتضح الصورة الكبيرة ثم نجني ثمارها فيما بعد في صورة قضايا، سمِّها إن شئت تبسيطًا للعلوم، أو سمِّها عرضًا للمفاهيم الشرعية، أما أنا فأسميها «البدايات»، حيث أقص عليك كيف أحصل على المعرفة من مصادرها الأولى، فإن فهمت ذلك انتقلت معي للمولود الكبير: «الدين كما أفهمه».

***

لماذا عنوان «الدين كما أفهمه»؟

الحق أني ترددتُ كثيرًا في الكتابة وسط هذا العالم الصاخب، فالكثير يتكلم نيابة عن الكثير، والقليل يسمح لغيره بالكلام أصلًا؛ فضلًا عن سماحه له بأن يتكلم نيابة عنه.

«الأزهري» يرمق بازدراء «هؤلاء» الذين يثرثرون في الدين، ولسان مقاله قبل حاله يقول: جهال تكلموا في غير تخصصهم، ويستحضر مثال الطبيب الشهير «إذا ذهبت للطبيب، أتناقشه فيما كتب لك من دواء؟! فلنحترم التخصصات».

أما «هؤلاء» فينظرون لهذا «الأزهري» نظرات شتى؛ فهذا يراه تاجر الدين، وهذا يراه امتداد رجل الكنيسة العتيد الذي يظن أنه يملك أراضي الجنة، هذا يراه رمز التسامح والوسطية، وهذا يراه أحد المعوقين ذهنيًّا ممن اعتلوا المنابر وأخذوا يحكون للناس أساطير تشبه روايات النداهة والغول. ثم ينظرون للدين نظرات شتى؛ فالطب علم والدين دين، فلا وجه للقياس، ولا مجال للتشبيه.

ومن قال إننا صرنا نثق بالطبيب ولا نناقشه؟ بل نحن نراجع وراءه، ونسأل أصدقاءنا الأطباء عن آرائهم في علاقة الدواء بالمرض، وربما بحثنا وراءه على «جوجل» عن المادة

الفعالة في الدواء، وناقشناه. ثم من هو الأزهري؟ هل هو حامل الشهادات والألقاب أم لابس العمامة؟ وهؤلاء ليسوا على قلب رجل واحد، والتفاوت بينهم لا تخطئه عين.

لهذا - وغير هذا - ترددت كثيرًا في الكتابة وسط هذا العالم الصاخب وتوتر النفوس.

عشرات التصورات المسبقة تلاحقك، ومئات الأفكار والمعتقدات الراسخة من هنا وهناك تحكم عليك. تتكلم إجمالًا فيرد عليك الناس تفصيلًا. تتكلم في التفاصيل، فينازعونك نزاعًا يرجع لاختلاف الكليات. نحسن الكلام عن الشيء، ومستمعنا لا يفقه ما هو هذا الشيء؛ بل ربما كان المتكلم بدوره لا يعلم على التحقيق ما الذي يتكلم عنه.

لهذا - وغير هذا - ترددت كثيرًا في الكتابة؛ فأفضل ما يُفعل في هذا الزمان هو الصمت؛ ولكن يقولون: البعض يستمع ويريد أن يفهم منك.

إذًا، فليكن حديثي حديث خاص لخاص. فالكلام عن نفسي لمن أراد أن يعرفني؛ فإن كان الجميع يرى أنه يملك تفسير الدين، فلا أقل من أن يكون من حقي أن أتكلم عن الدين كما أفهمه وأراه. فلست هنا مدعيًا أنني أشرح للناس الدين كما ينبغي عليهم أن يروه ويفهموه؛ بل أتكلم عن فهمي الذي أمضيت فيه سنوات عمري المنصرمة، فإن راقك شاركتني فيه،

وإلا فمرَّ بسلامٍ فلستُ أُملي عليك دينك.

نعم، هي رحلة في عقلي أكتبها في صورة مقالات، متصلة منفصلة؛ متصلة المعنى، منفصلة الموضوع، تستقل كل واحدة بنفسها بنوع استقلال، ولكنها تتصل بأختها بخيط رفيع. إن شئت اعتبرتها خطوات في التفكير معي عبر سنوات تعلمي المستمرة، وإن شئت اعتبرتها شرحًا لكيف أفكر وماذا أفهم.

لن أكلمك في المعاني الكلية، ولن أدخل معك في القضايا الجزئية؛ بل سيكون حديثي في تفاصيل تؤسس لمفاهيم كلية عندي، سأرحل معك لنقطة البداية، فلكي تبصر ما أراه لا بد أن تقف حيث أقف.

***

البدايات

كانت أول معرفتي بالدين الصلاة والصوم في صغري، ثم بدأت دراسته في سن مبكرة. كانت معلومات كثيرة يستوعبها العقل، مجادلات وآراء، وأخذًا وردًّا. الكل يدعي الحكم بالصواب وغيره يرد عليه، ولكن من حسن حظي أن بدايتي كانت مع إمام كبير.

إنه الإمام القرطبي المفسر الكبير، صاحب التفسير الضخم المسمى «أحكام القرآن». كان - رحمه الله - في تفسيره يعرض الآراء ويناقش، فتعلمت أن ثمة (آراء)، وثمة (نقاش)، ومن هذا النقاش تظهر قوة الرأي، ويقوى الصواب، ويضمحل الخطأ.

ولكن فيم نتناقش؟ وكيف؟ وما الغاية والغرض؟ عرفت هذا لاحقًا.

فأنا كمسلم مسلِّم بوجود الله، وبصدق نبيه محمد؛ - ﷺ - عن بيّنة لست بصدد إثباتها الآن - لا إشكال عندي في صدور أوامر ونواهٍ منه سبحانه، وبمقتضى العبودية، سيكون عليَّ الالتزام بهذه الأوامر والمنهيات.

ولكن السؤال يكون في مدى «ثبوت» هذه الأوامر منه، وصحة «نسبتها» إليه. هذا ما كانوا يتناقشون فيه، وما يحاولون إثباته. وفي صدد هذا «البحث» يخطو صاحب النقاش خطوات

في خطين متوازيين:

الأول: في المصادر التي ستكشف له عنه هذا الخطاب الإلهي إليه، أين يجده؟ وكيف يصل إليه؟ وكيف سيستوثق منه؟

والثاني: في الأدوات التي سيستخدمها في فهم هذا الخطاب، ما هي؟ ولم هي دون غيرها؟

كانت هذه الإجابات معروفة عند الإمام القرطبي ولكنه لا يفصح عنها، إنه يفكر بها ويستخدمها. أما أنا، فمع الوقت علمت إجابات هذه التساؤلات عن هذين الخطين.

فالأولى هي التي يسميها فقهاء التراث (مصادر المعرفة)، وهي التي يعبر عنها الإمام النسفي في مقولته الموجزة: «وأسباب العلم للخلق ثلاثة: الحواس السليمة، والخبر الصادق، والعقل».

والثانية هي التي ترجموا عنها في علم أخذوه عن الفلاسفة القدامى، وعلم استحدثوه؛ فالأول هو المنطق، والثاني هو أصول الفقه، وهما يعتبران منهج التفكير عند المسلمين، ولنا عودة إليهما للبيان بإذن الله.

فإذًا مصادر المعرفة التي كان يفتش فيها هذا الإمام هي: الحواس السليمة، أو الخبر الصادق، أو العقل.

ولكن الحواس دائرة بحثها محدودة؛ فهي تدرك ما كان في نطاقها، أما ما خرج عنه فلا تملك أن تحكم عليه بالوجود أو العدم.

إننا لا نستطيع أن ننفي وجود البكتيريا لأننا لا نراها؛ غاية ما في الأمر أننا نستطيع نفي رؤيتنا لها لا نفي وجودها، فنقول:

«لا نراها»، ومن الخطأ أن نقول: «غير موجودة».

ولكن الخطاب الإلهي لا يدخل - بالنسبة لنا في هذه الدنيا - في دائرة المحسوسات، إنه أمر (غيبي) بلَّغه الأنبياء عنه.

إذًا، لا سبيل للوقوف عليه إلا بمعرفة ما أخبرونا به، والخبر يفتقر إلى سماع من المتكلم. فإن غاب عنا المتكلم لبعد المسافة أو سبق الزمان، فلا محيص من (النقل) عنه.

ولكن النقل تدخل عليه الاحتمالات، وتعتريه الأخطاء والأوهام، فكيف مع تطاول الزمان واختلاف اللهجات والعادات والأفهام؟ وهل كل ما نقل عن الأنبياء صحيح؟ وهل كل ما صحَّ عنهم يُفهم كما نُقل؟

سمعتهم في المسجد يقولون: «لا اجتهاد مع نص»، ولكنني كنت أرى الإمام القرطبي يناقش «في النص»، فقلت: وجود النص لا يمنع تفاوت الأفهام. فهتف بي هاتف الشباب - وللشباب حدته - : أراك نسيت العقل في مصادر معرفتك، وهل حار أهل النقل إلا بتركهم العقل؟ أما سمعت وصية الإمام الغزالي الشهيرة، يوصي تلميذه أبا بكر بن العربي المالكي: «الوصية الثانية: ألا يكذب برهان العقل، فإن العقل لا يكذب، ولو كذب فلعله كذب في إثبات الشرع؛ إذ به عرفنا الشرع».

فهنا ازدحمت المعاني، وتعاركت الأفكار، فإذا بي أمام أقوام متنازعين، يزعم هذا تقديم العقل، وهذا يزعم تقديم النقل، وذاك يقول: لا تعارض بينهما.

كان عليَّ أن أسير معهم حتى أسمع منهم، فقد تعلمت من الإمام القرطبي أن النقاش يُظهِر الحق، فلم أعد أقبل الأقوال بلا قناعة، ولا قناعة بلا استدلال، ولا استدلال إلا عن فهم، ولا فهم إلا عن معرفة المعاني التي أبحث فيها، فلتقع البداية بفهم هذه «المصطلحات»: **النقل، العقل، النص، الاجتهاد، التعارض**.

فإذًا كانت نقطة البداية هي «**فهم المصطلحات**».

ولكن لما أردتُ فهم كل مصطلح من هذه المصطلحات، وجدتُ أن فهمها لا يتم إلا بفهم أمور أُخَرَ وراءه؛ فالمصطلح في الحقيقة ليس بلفظة وُلِدت في فراغ من المعاني؛ بل هو في الحقيقة تسمية لمولود شبَّ ونضج واحتاج في النهاية لمسمى، فالاصطلاح في الحقيقة هو تسمية دالة على معانٍ سابقة، فلكي نفهم المصطلح لا بد أن نُبحر مع تاريخ الفكرة التي يُعبر عنها، ولا نكتفي بتعريفٍ في سطر واحد لا يُسمن ولا يغني من جوع.

فمثلا: قد أقول لك إن «النقل» - الذي هو أحد مصادر المعرفة في الإسلام - هو «الروايات الخبرية التي نُقلت لنا عن الرسول - ﷺ - وأصحابه، سواء نقلت باللفظ أو بالمعنى، وسواء نُقلت تواترًا أم آحادًا».

هل ترى هذا التعريف أفادك الكثير وأزال عنك ضبابية التصور عن كيف وصلت لنا السنة؟ وكيف نثق بها؟ وما معناها؟ وهل كُل ما نقل عن الرسول - ﷺ - هو من مصادر

المعرفة عند المسلمين؟

فضلًا عن ضبابية معاني مصطلحات جديدة في التعريف؛ كالتواتر والآحاد، والتي بدورها تحتاج لتعريف ربما يقودنا لمزيد من التعريفات!

وهكذا، فإن الاكتفاء في المعرفة بالألفاظ على حساب المعاني يُدخلنا في متاهة لا آخر لها.

فلتقع البداية - إذًا - بالكلام على كل مصطلح على حدة، نرحل معه ونتعرف على ميلاده، وما يقف وراءه من مجهود علمي ونظريات بحثية، حتى صرنا نتحدث في النهاية بمصطلح ذي دلالات وجذور ومفاهيم تغنينا عن التطويل.

إذًا فستكون رحلتي معك مقسومة بين **مصطلحات تعبر عن المنهج** وبين آلية **استخدام المنهج وتطبيقات** هذه الآلية، أو بعبارة أخرى: الكلام عن مصادر المعرفة، ثم عن كيفية تفعيل هذه المصادر، ثم عن معرفتي بالدين نفسه وبحثي في قضاياه.

والكلام في مصادر المعرفة لهذا الدين - بدوره - سينقسم إلى النقل والعقل، فجعلتُ كل قسم في مجموعة مقالات، وجعلتُ مقالات كل قسم في كتاب مستقل.

فهذا القسم الأول - أعني النقل - ستكون وظيفته توضيح قضية «النقل»، ماذا نعني به؟ وما الذي نقبله منه ابتداء - قبل أن ننظر فيه انتهاء - ؟ وكيف وصل إلينا؟ وهل طرأ عليه خلل أثناء انتقاله إلينا؟ وما درجة اليقين التي عندنا في المرويات التي بين

أيدينا؟ وهل هي على درجة واحدة من اليقين؟ وهل السنة نُقلت إلينا بعملية شفاهية دُونت في قرون متأخرة؟.. إلخ.

هكذا تتوارد عشرات الأسئلة تتشعب الإجابة عنها في قضايا تاريخية، وأخرى منهجية، وثالثة تحليلية، كان لا بد من أن أخوضها حتى أكون على بيّنة من أهم مصدر من مصادر معرفة ديني.

وقد تمثلت جهود علماء الأمة في البحث عن هذه المشكلات وإجاباتها قديمًا في نشوء علم وجزء من علم؛ فالعلم الذي نشأ بصورة كاملة للبحث في هذه القضايا هو ما يعرف بعلم الحديث - بأقسامه التي سأحكي لك عنها في موضع آخر - فتخصص علماؤه في بحث النقولات، ووضعوا الضوابط، وفتشوا، وحللوا، وجمعوا المعلومات والبيانات كما سترى.

أما جزء العلم الذي نشأ لحل هذه المشكلات فهو الفقه؛ حيث شارك الفقهاء بدورهم في التوثق من النقولات الحديثية أثناء بحثهم في ثبوتها؛ لتقرير الأحكام التي تنبني على نصوص حديثية، فكانت لهم منهجية متمايزة ومختلفة عن علماء الحديث، دونوها في مبحث (السنة) من علم أصول الفقه، واشتهرت طريقتهم بطريقة الفقهاء في مقابلة طريقة المحدِّثين، وسنتعرض لكلٍّ - بإذن الله - في موضعه.

ولكن قبل أن أخوض في هذه التقسيمات العلمية، وأسير معك في مناهجها، وأريك أدواتها؛ ثمة أمر أود التنبيه عليه..

***

بشرية العلم

إنني على قناعة أنه ما من علم نشأ إلا وكان السبب في نشأته علاج مشكلة بشرية، فالطب - مثلًا - يعالج مشكلة المرض الإنساني، والنحو يعالج مشكلة الخطأ اللساني.. وهكذا.

فلولا وجود المشكلة البشرية لما نشأت العلوم لعلاجها، فإذا أردت فهم حقيقة علم فلا بد من أن تغوص في عمق الإنسان لتعرف ما المشكلة التي كانت عنده، فحمَلَتْ أسلافَنا على أن يبحثوا فيها وتتراكم معارفهم حتى ينشأ من تراكمها علوم نقلية أو عقلية، فلتسمح لي أن أقدم بين يديك بمقدمة قصيرة عن (بشرية العلم) تختص بالموضوع الذي ستقع بداية الحديث عنه؛ أعني النقل.

إن أهم ما طرأ على فهمي للعلوم هو ملاحظة الجانب البشري في بناء العلوم الشرعية؛ فهي ليست ضربًا من المعارف المتعالية عن الخطأ الإنساني؛ بل في الحقيقة هي دائرة في هذا الفلك، معترفة به، وتضع القواعد والضوابط لتجنب الوقوع فيه.

أسمع الكثير من محاورات بعض الشباب المتدين ودفاعهم عن السنة، كان معظم هذه الدفاعات يستبطن معنى أن أئمة الحديث هم (قوم خارقون للعادة)، وربما يحكون لك بعض

الحكايات عن قوة حفظهم، وقصص اختبارهم، كتلك التي قلبوا فيها الأسانيد على أحدهم فحفظ الخطأ في المجلس ثم رده إلى الصواب.

لا أنكر هذه الحكايات، ولا أنكر قوة حفظ العديد من المحدِّثين الكبار، ولكن لم يقم «علم الحديث» في الحقيقة على ملاحظة هذا المنزع الخارق للعادة؛ بل هذا عين ما يجعل الكثير من الناس يتشكك في هذه العلوم جملةً وتفصيلاً.

هنا كان لا بد من إيضاح أن قوة هذه العلوم في بشريتها؛ يعني أنها لاحظت أوجه الخطأ البشري التي يمكن أن تقع في عملية النقل، ووضعت لها طرق الاختبار الرياضية - التي سيأتي بيانها - لا أنهم فروا منها واعتمدوا على السمات الشخصية لرجالها.

وبسبب الغفلة عن هذا الأصل، ربما يتعجب البعضُ من ذكري فيما يأتي لبعض الحكايات من حياتي اليومية عن رجل ينسى وآخر اختلط، في سبيل التمهيد للكلام على مشكلات عملية نقل الخبر البشري، ولسان مقاله يقول: ما علاقة هؤلاء برجال علم الحديث؟ ولسان حاله يقول: من ذكرتهم (أشخاص عاديون)، أما رواة الحديث فهم (رجال من نمط فريد)!

نعم (بعضهم) رجال من نمط فريد، وكثير منهم من نمط عادي، طلبوا العلم وأدوا ما تعلموه للناس، وكلهم يعتريهم ما يعتري البشر من عوارض البشرية؛ من النسيان، والخطأ،

والوهم، والكذب، وسوء الفهم، فنهض أهلُ التوثيق بأمانة البحث، ووضعوا مناهجهم المختلفة لاختبار وجود هذه الاحتمالات البشرية بطريقة يمكن لغيرهم أن يشاركهم فيها، فيحاكم أحكامهم، وينظر فيما نظروا فيه.

إذًا فالعلوم تنشأ لمعالجة مشاكل بشرية، ونَقَلَةُ الدين ليسوا فوق مستوى البشر، فلنلق نظرة أولًا على المشاكل التي تطرأ على الأخبار حال انتقالها.



منهج التعامل مع النقل

مشكلات نقل الأخبار

(١)

منذ أيام اتصل بي صديق يسألني عن كتاب باعه لي ويريد تصوير أوراق منه، قلت له: أنا لم آخذ منك هذا الكتاب، ولم تبعه لي!

قال: أنا متأكد تمامًا أنني بعته لك، وصِفَتُه كيت وشكله كيت، ولا شك أني بعته لك؛ لأنه كتاب نادر، وأنا أخصك بمثل هذه الكتب النادرة، فهو - لا شك - عندك، أنا متأكد مما أقول!

وسط هذه التأكيدات الكثيرة بدأ الشك يداخلني، فرُحت - في يأس - أبحث وسط كتبي، فلم أجد ما يحكي عنه، ولكنني وجدت نسخة أخرى اشتريتها منذ زمن من نفس الكتاب!

قلت له، لقد اشتريت هذا الكتاب قبل أن أعرفك، فمما لا شك فيه أني لم آخذه منك؛ لأنه عندي!

وافق الصديق على كلامي، ثم جاء لزيارتي لتصوير الورقات من نسختي، وفي أثناء الزيارة قال: كتاب كذا - لكتاب آخر - بعته لك منذ فترة، وأريد تصوير بعض الورقات منه أيضًا.

قلت - وقد صرت أكثر ثقة - : هذا الكتاب لم يدخل مكتبتي ولم أره.

قال: بل أنا متأكد، حتى بأمارة أني قلت كذا وحصل كذا -

لأمور حصلت بالفعل - عندما بعته لك.

وبعد بعض التأكيدات بدأنا في البحث عنه حتى اكتشفنا أنه (أخطأ) في اسم الكتاب، وأنه كان يقصد كتابًا آخر عندي بالفعل.

(٢)

في فترة اللجان الشعبية، في أوّلها، حيث شاع الذعر بين الناس، نزل الجيران للشارع لحماية البيوت، فنزلت معهم، فاجتمع الناس ولا أحد يعرف على وجه التحديد ممَّ نخاف.

جلس إلى جوارنا البواب، فجاءه اتصال هاتفي.. يقول المتصل: هناك خمسمائة رجل مسلح هجموا على المتجر الفلاني - متجر قريب - وهم في طريقهم إلينا. فما إن انتهت المكالمة حتى اتصل البوّاب على زميله يقول له: يا فلان، هناك ألف رجل مسلح هجموا على المتجر الفلاني وهم في طريقهم إلينا!

تبسَّمت وتخيلت صورة المكالمة الأولى التي يخبر فيها رجل صديقه أن هناك لصًّا مسلحًا بمطواة حاول سرقة قطعة حلوى من هذا المتجر، حتى وصل إلينا الخبر بأن جيش التتار في طريقه إلينا! قلت لجيراني: لو كان القادمون ألف رجل، فلنصعد إلى بيوتنا، فهو أكرم لنا!

(٣)

في أيام والدي - رحمه الله - الأخيرة، أصيب بالألزهايمر وبعض الهلاوس، فربما كنت أستيقظ في الثالثة صباحًا لأجده يرتدي ملابسه كأنه سيخرج. أسأله: إلى أين؟ فيقول في ثقة: إلى

صلاة الجمعة! أخبره أن اليوم الثلاثاء، فيقول: إذن أنزل لشراء بعض الحاجيات.

نزلت معه، ودخلنا أحد المخابز، فأخذ في شراء العديد من الطعام بكميات هائلة، فأشرت للرجل في خفاء أن يترك كل ما أخذه سوى شيء يسير، ثم قمت بحساب الرجل... عندما عدنا للبيت كان قد (نسي) ما الذي اشتراه.

(٤)

كان لنا صديق إذا أخبرته بأنك مرهق قليلًا، ربما تجد أصدقاءك يتصلون بك ليلًا، يقولون: فلان أخبرنا أنك دخلت المستشفى وحالتك حرجة!

كان صديقي لا يكذب ولا يفكر في الكذب - ولو على سبيل المزاح - ولكنه كان شديد العاطفة، ينفعل أشد الانفعال بالأخبار، حتى تتضاعف مدلولات الكلمات عنده بشكل غريب، فمتضايق تتحول لمكتئب، ومتعب تتحول لمريض، وأحب تتحول لعاشق ولهان.

لا يقصد المبالغة، ولكنه هكذا يستقبل المعاني، (**فينقلها كما فهمها**)، فصرنا نتعامل مع أخباره بالقسمة على اثنين.

(٥)

القصص كثيرة، ولكن يجمعها أمر مهم.. فهذه الأحداث كانت تعتمد على (**النقل**) أو (**الذاكرة**)، فهي ليست بأخبار مكتوبة أو استدلالات رياضية يمكن مراجعة خطوات الحساب

للتأكد من صوابها من عدمه. ولكن كيف قمت بالحكم بالخطأ على كل واحد من هؤلاء؟ وكيف أخطئوا؟

في القصة الأولى: كان منشأ **الوهم** - في ظني - **الخلط** بين الأشخاص؛ فهو باع الكتاب لغيري ولكنه - لأمر ما - ارتبط في ذهنه أنه باعه لي، ربما كان ينوي بالفعل أن يبيعه لي ثم رفضت لأنه عندي، فثبتت في ذهنه نيته القديمة، ونسي ما حدث بعدها.

كان تشككي في نفسي في المرة الأولى - مع تأكيداته القوية الواثقة - كبيرًا، ثم كان القاطع لشكي أمرين:

الأول: أن الكتاب عندي منه ثلاث نسخ مختلفة جاءت كل واحدة في ظروف غريبة، وهو كتاب مهم جدًّا بحثت عنه لسنوات طويلة، فيصعب جدًّا أن آخذ منه نسخة رابعة مكررة ولا أذكر هذا.

الثاني: أني فتشت عن الكتاب الذي يصفه فلم أجده، ولا أذكره.

أما في المرة الثانية فما إن بدأ في التأكيد حتى تبسَّمت، **لقد جربت من قبل أنه ينسى**، ثم جاء الدليل مؤكدًا على ما ظننت سريعًا.

أما في القصة الثانية: فالرقم مبالغ فيه، فرقم خمسمائة من اللصوص رقم ضخم أظن أن قراصنة البحار في أيام مجدهم وقطاع الطريق في عز قوتهم لم يصلوا إليه، إنه رقم يقترب من الجيوش الصغيرة، **فالعادة تحيل مثل هذا.**

ثم تأكدت المبالغة بأمرين:

الأول: أن الزمان زمان شائعات، والنفوس متوترة تواجه المجهول، والنفس مولعة بالأخبار المثيرة.

والثاني: أنها تأكدت أمامي بالرقم الذي تضاعف في ثانية، أن الناقل يصنع هذا ويكذب متعمدًا. وما جاز عليه جاز على صاحبه الذي نقل إليه الخبر.

أما في القصة الثالثة: فالمرض واضح، وعلامات الاضطراب والاختلاط واضحة ولا تحتاج لتعليق.

والقصة الرابعة يظهر فيها أثر نفسية وعقلية الناقل في نقل الخبر.

(٦)

أليست هذه مجموعة من «الأخبار المنقولة» التي يختلط فيها الحق بالباطل؟ ولكن هل هذا يعني أن نفقد الثقة تمامًا بذاكرتنا وأخبارنا؟!

إننا نحفظ سورة الفاتحة - مثلًا - غيبًا كما نحفظ أسماءنا، حتى إننا يمكننا أن نتلوها حفظًا ونحن نفكر في الصلاة في عدة أمور، ومع ذلك لا ننسى منها كلمة واحدة. وفي حياتنا اليومية، نستقبل كل يوم رسالة أو مكالمة من صديق أو مدير يحدد لنا موعد الاجتماع القادم، ونتصرف على هذا الأساس، وغالبًا ما تكون المعلومة صحيحة. فحياتنا مليئة بالأخبار، والأخبار منها الكاذب ومنها الصادق، فهي تحتمل الأمرين، فهل نستغني عن الاعتماد عليها لاحتمالها للصدق والكذب؟!

إن هذا سيكون أقرب للجنون، فعندما يخبرك مديرك بموعد

فلا تصدقه لاحتمال الكذب، وتطلب من النادل أن يعد لك الطعام الفلاني، فلا يصدقه الطباخ لاحتمال الخطأ أو الكذب، والمدرِّس في المدرسة لا يمكنك تصديقه في كل معلومة يقولها لاحتمال الكذب والتزوير، ويخبرك أبوك بأنه أبوك فلا تصدقه لاحتمال الكذب... إلخ، هذه حياة أقرب للجنون.

وكذلك تصديق كل ما يقال لك هو نوع آخر من الجنون لا يقل شناعة عن سابقه.

لذا فإن قلنا إن الخبر المنقول هو كل خبر يعتمد على الذاكرة - أو حتى على الكتابة - في نقله حتى يصل إلى المُخبَر، وإن اعترفنا بأهميته في حياتنا للوصول إلى معرفة مجهولات كثيرة؛ فإن هذا الخبر «المنقول» هو أحد مصادر الوصول إلى المعرفة، ولكنه يفتقر إلى أمرين لتكون المعرفة الحاصلة به صحيحة في ذاتها:

الأول: أن نثق في (**عملية الانتقال**) التي وصل بها الخبر إلينا.

والثاني: أن نتأكد من (**مضمون الخبر**) نفسه.

وقد اهتم المحدّثون - وهم المشتغلون بعلم الحديث - أكثر بالأمر الأول، واهتم الفقهاء أكثر بالأمر الثاني، فتواجد منهجان متوازيان في التوثيق، يحتاج كل منهما عدة مقالات للتوضيح، فلنبدأ حديثنا عن المنهج الأول، أعني منهج المحدثين في التوثق من النقليات من خلال توثقهم من عملية الانتقال.

***

التوثق في النقليات

دائرة الإدراك التي تعمل فيها حواسنا محدودة، وما أكثر المعلومات والأحداث والأخبار التي تقع بعيدًا عنا ونحتاج لكي نعرفها أن نعتمد على حواس غيرنا ممن رأوها أو سمعوها؛ فـ(ينقلون) لنا ما أدركوه!

وانتقال الخبر أشبه بـ(عملية إجرائية) تشبه إذاعة نشرة الأخبار المسجلة، فلابد في الأخيرة من إعداد وتصوير وأدوات تسجيل وإرسال.. إلخ.

والخطأ قد يقع في أحد أجزاء هذه العملية فتفسد بالكلية، إذًا فلا بد من إجراءات السلامة والجودة في كل خطوة من خطوات العمل.

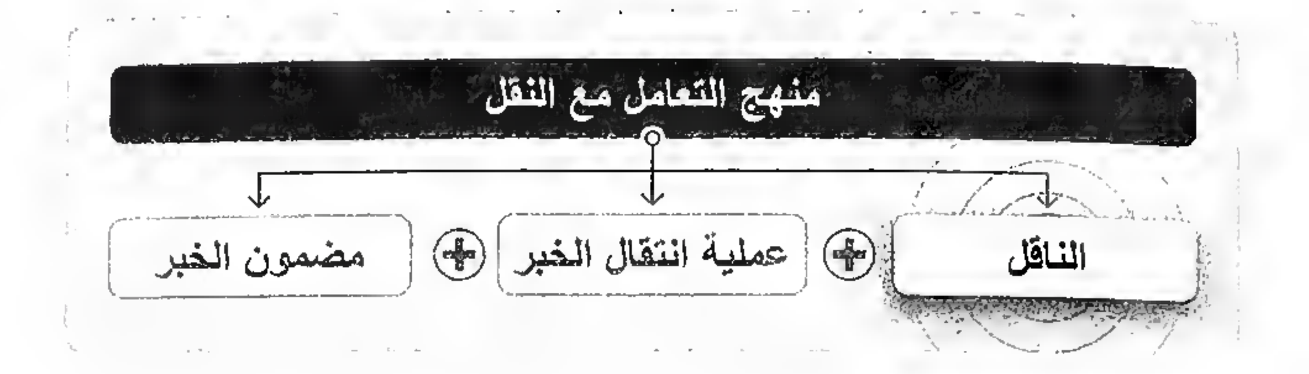
يمكننا أن نقسِّم عملية النقل إلى الأقسام التالية: الناقل، عملية الانتقال، مضمون الخبر المنقول.



إذًا فتشريح كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة يكشف لنا عن احتمالات ومشاكل مختلفة في كل قسم، فتسهيلًا على القارئ أبدأ في الحديث عن الناقل، ثم أتبعه بباقي الأقسام تباعًا.

١ - الناقل

التوثق من الناقل



بين الحسِّ والسمع قد يقف الناقل؛ فهو قد رأى ولم ترَ، وسمع ولم تسمع، ثم ينقل إليك ما أدركتْه حواسُّه..

إذًا فمن أهم الأمور أن نتأكد من هذا الذي وقف وسيطًا بيننا وبين الحدث، ولكن كيف نتأكد؟ وممّ نتأكد؟

كانت الإجابة المشهورة أن هناك كتب (الجرح والتعديل) التي سجلت أسماء الرواة وأحوالهم؛ ليتمكن المحدث من الكشف عن حال النَّقَلة، الأمر يشبه ذهابك للحصول على نتيجة الامتحانات، حيث يفتح الموظف كشافًا بأسماء الطلاب، فيبحث في الراسبين أولًا، ثم يبحث عن الناجحين، ثم يخبرك بالدرجة التي حصلت عليها!

مع تقدم العمر تقدمت الأسئلة وكثُرت: كيف يتم الحكم على الرجال؟ وعلى أي أساس يحصلون على الدرجات؟ وما مقدار الثقة في هؤلاء الحكّام الذين حكموا على غيرهم بهذه السجلات التي نرجع إليها لنعرف (حال الرواة)؟...

تزداد الأسئلة صعوبة كلما حاولنا أن نفهم، فتتشعب الإجابات بتشعب التساؤلات، فلا سبيل سوى أن نسير معهم - كما سرت - خطوة بخطوة لنعرف كيف كانوا يعملون قديمًا، الأمر أشبه بإعادة بناء مدينةٍ متهدمة بقيت لك أطلالها تطرح في ذهنك ألف سؤال...

في المقال السابق حكيت بعض القصص عن أخطاء الذاكرة والوهم، واستخدمت عدة عبارات طلبت منك اصطحابها إلى هنا، إن كنت نسيتها فقد أحضرتها معي، ولكني سأجعلها على قسمين، ولكن كل قسم يحتاج إلى وضع عنوان يدل عليه، سنسمي القسم الأول: «**الاحتمالات التي تطرأ على عملية نقل الخبر فتؤدي إلى الخطأ فيه**».

عنوان طويل ولكنه أحب إليَّ من العناوين المختصرة التي لا تفيدك بشيء.

هذه الاحتمالات يمكن حصرها في أمور بالتتبع لخبراتنا الحياتية، مثل: الكذب، الوهم، النسيان، الخلط، المبالغة، الزيادة والنقصان المتعمدين... إلخ.

بالطبع يمكنك الزيادة على هذا، كما يمكنك ردُّ بعض هذه الأسباب إلى بعض، فمثلًا يمكن أن تضم القسم الأخير (الزيادة والنقصان المتعمدين) إلى القسم الأول (الكذب)، ويمكنك أن تجعل (الوهم) و(النسيان) و(الخلط) قسمًا واحدًا.. الأمر سهل، المهم أن نرصد الأسباب ونستوعبها حصرًا قدر الإمكان.

في مقابل هذه الاحتمالات نسلك مسالك نقدية معتادة نتوثق منها من وجود هذه الاحتمالات أم لا، فمجرد الاحتمال لا يعني الوجود،

فالحائط القريب منك يحتمل أن يسقط، ولكنك لا تنحني أو تبتعد عنه ما لم يكن مائلًا بالفعل.. هذا الذي نسميه الفرق بين الاحتمال الناشئ عن دليل والاحتمال المطلق، أو بعبارة أكثر تكثيفًا: الفرق بين «التجويز العقلي» وبين«الاحتمال العقلي».. فليس كل ممكن واقعًا.

هذه المسالك النقدية المعتادة هي التي ستمثل القسم الثاني من المصطلحات التي سنأخذها من المقال السابق، ولنُسمِّ هذا القسم: «**طرق البحث عن وجود احتمالات الخطأ في عملية النقل**».

هذه الطرق كثيرة أيضًا، وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: عادة الناقل في الكذب أو الخلط (التجارب السابقة)، القرائن المحيطة بعملية النقل، الحالة الصحية والعقلية للناقل، مضمون الخبر نفسه ومدى معقوليته، مدى مطابقته للواقع، معارضته لغيره من الأخبار... إلخ.

هل يمكن أن نحوّل هذه الاحتمالات لمعايير اختبار تخضع للقوانين الرياضية والرسوم البيانية لتدلنا لغة الأرقام على مقدار وجود هذه الاحتمالات في عملية النقل؟

الإجابة تكشفها لك هذه القصة القصيرة..

- في زمان متقدم كان هناك أحد هؤلاء الباحثين في علم الحديث اسمه «يحيى بن معين» [ت: ٢٣٣هـ].

- يحيى بن معين يريد التأكد من أحاديث ناقل يسمى «حماد بن سلمة» [ت: ١٦٧هـ].

- فذهب يحيى بن معين إلى أحد الرواة عن حماد بن سلمة يطلب

منه أن يخبره بما سمعه منه، هذا الراوي يسمى «عفّان» [ت: ٢٢٠هـ].

- سأل عفانُ يحيى بن معين: هل سمعت هذا الحديث من غيري؟

- فقال يحيى: نعم سمعته من سبعة عشر رجلًا، يعني أن عفان هو رقم ١٨ الذي سيخبره بنفس الحديث عن نفس الراوي.

- فأبى عفان ذلك، فذهب يحيى إلى البصرة لتلميذ آخر من تلاميذ «حماد بن سلمة» هو «التبوذكي» [ت: ٢٢٣هـ]، فطلب من «التبوذكي» مثل ما طلبه من عفان، وأفصح عن سببه الذي يجعله يحرص على سماع حديث حماد بن سلمة من ثمانية عشر رجلًا!

فقال: «أريد أن أميّز خطأ حماد بن سلمة مِن خطأ من روى عنه، فإذا اتفق لي الجميع على خطإٍ، عرفت أنه مِن حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه عرفت أنه منه». [التعديل والجرح ١/ ٢٥٣].

السبب ببساطة أنه يختبر احتمالات الخطأ في حديث حماد عن طريق عملية رياضية عملية:

١. فعند يحيى حديث يرويه أقران حماد - الذين شاركوه في السماع من شيخه - عن شيخ حماد.

٢. وحماد يروي هذا الحديث لتلاميذه.

٣. سنسمع روايات أقران حماد عن شيخ حماد.

٤. ونسمع روايات تلاميذ حماد عن حماد عن شيخه.

٥. ثم نقارن روايات تلاميذ حماد ببعضها، فلو اتفقوا جميعًا على صيغة ما عنه؛ لم نشك في أنه أخبرهم بها هكذا، ولكن إن

اختلفوا في بعض الألفاظ فربما يكون الاختلاف وقع من أحدهم سهوًا أو خطأً.

٦. فإن اتفق التلاميذ على نقل الخبر بصيغة معينة عن حماد لم نشك أنه عنه انتقل هكذا، فنصعد درجة للتأكد من حماد نفسه.

٧. فنفعل مع شيخه كما فعلنا معه، فنقارن اللفظ المنسوب لحماد الذي ينسبه هو لشيخه، بما يرويه أقرانه (الذين يشاركونه في شيخه) عن شيخه.

٨. فإن اتفقوا في الرواية عنه على نفس اللفظ انتقلنا لشيخه، وهكذا..

٩. وإن اختلفوا عنه علمنا أن الوهم جاء منه، حيث تكون نسبة الأكثر أرجح من الأقل، فنسبة ١٧ : ١ أقوى بكثير من أن نصدق هذا الواحد.

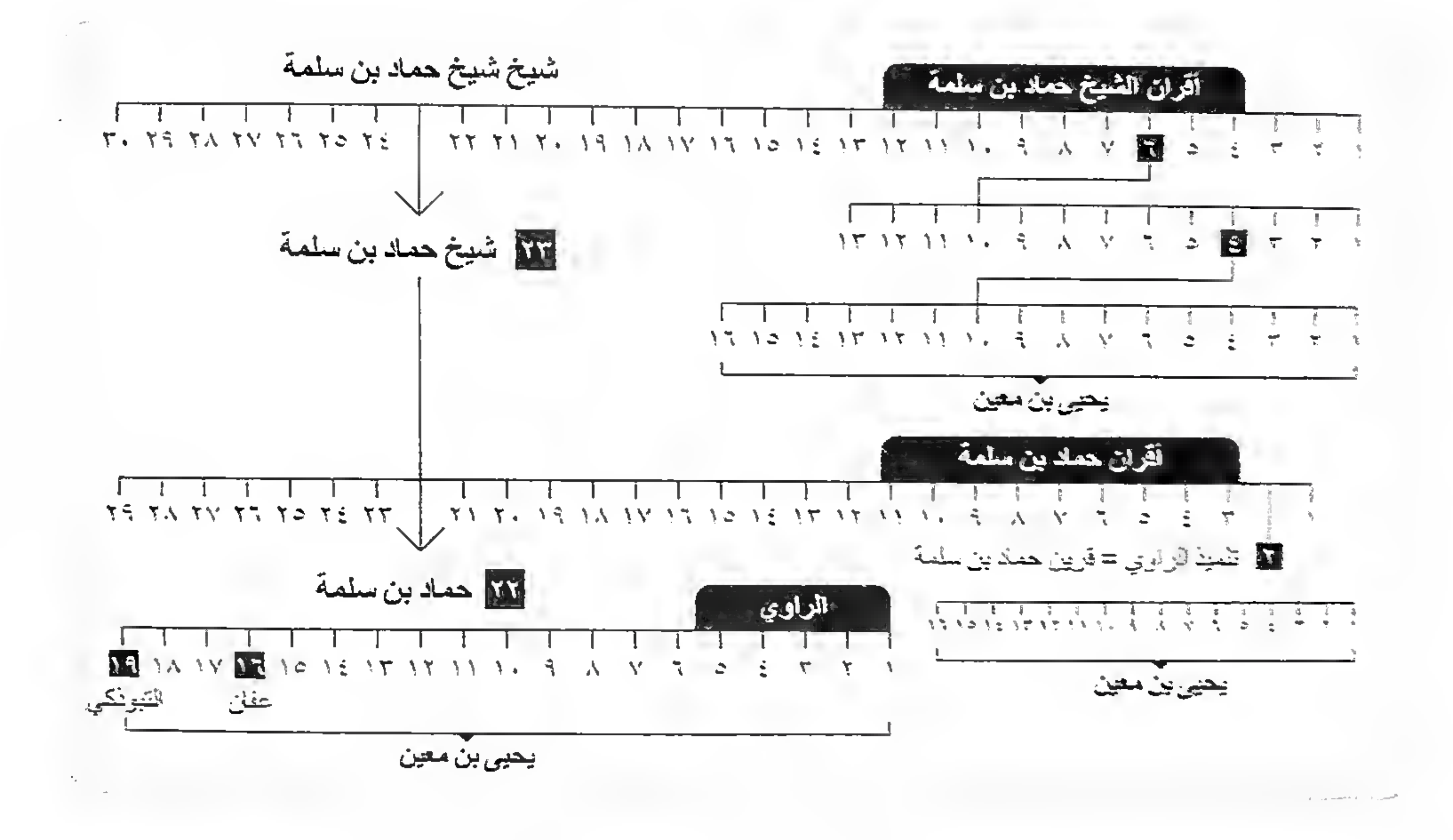
ثم ماذا نستفيد بعد هذا؟.. نستفيد عدة أمور:

الأول: أننا علمنا الخطأ في هذه الرواية؛ هل هو من حماد أم من غيره؟

الثاني: أن الخطأ الذي ظهر من حماد أو من غيره هو نقطة سالبة في حقه، فإن تكررت هذه النقاط السالبة، أفادت بالتجربة أن الرجل كثير الخطأ أو كثير الوهم.

الثالث: أن الخطأ هو مفتاح الحكم على الشخص؛ فهو يظهر نسبة ضبطه بشكل رياضي واضح.

الرابع: أن هذا الخطأ لا يظهر إلا بعملية إحصائية تعتمد على المقارنات، فتظهر النسب والاحتمالات.


شيخ شيخ حماد بن سلمة
أقران الشيخ حماد بن سلمة
٦
٤
يحيى بن معين
٢٣ شيخ حماد بن سلمة
أقران حماد بن سلمة
٢ تلميذ الراوي = قرين حماد بن سلمة
يحيى بن معين
٢٢ حماد بن سلمة
الراوي
١٩
١٦
التبوذكي
عفان
يحيى بن معين

يلخص لنا الإمام أبو الوليد الباجي القصة بهذه العبارات الواضحة، يقول: «أحوال المُحَدِّثين - يعني الرواة - في الجرح والتعديل، مما يُدرك بالاجتهاد ويُعلم بضرب من النظر، ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل، وتكررت محادثته له، وإخباره إياه بمثل ما يخبر الناسُ عن المعاني التي يخبر عنها؛ تحقق صدقه، وحكمَ بتصديقه، فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناسُ عن ذلك المعنى، أو بخلاف ما علِمَ المُخبَرُ عنه، اعتقد فيه الوهم والغلط، ولم يخرجه ذلك عن رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهِد من خبره. [يعني أن نسبة الخطأ في روايته ستكون قليلة فنحكم بالغلط فيها ولا نحكم عليه بعدم الصدق إجمالًا، ما دام لم يكثر هذا منه]..

فإذا أكثرت مجالسة آخر، وكثرت محادثته لك، فلا يكاد يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى بخلاف ما أخبرك به؛ غلب على ظنك كثرة غلطه، وقلة استثباته، واضطراب أقواله، وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد يتبين لك من حاله العمد أو الغلط، وبحسب ذلك تحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين [يعني استمرار الصدق أو استمرار الكذب] لا يُختلف في جرحه وتعديله، وما كان بين الأمرين، مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة، وقع الترجيح فيه، وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرة الآخر، يكون الحكمُ فيه» انتهى كلامه

[المرجع السابق ١/ ٢٥١].

إذًا فالحكم الذي يحصل عليه الراوي، هو عبارة عن إحصائية رقمية للاختلافات الواقعة في روايته في كل حديث على حدة، ثم يضم كل حكم في كل حديث لتخرج لنا إحصائية كاملة عن مرويات هذا الراوي، وهكذا نفعل مع كل ناقل يقف بيننا وبين الخبر المسموع من مصدره الأول..

كانت هذه إجابة أول سؤال؛ أعني سؤال: كيف يتم الحكم على الرجال؟

ولكن هل الحكم على الرواة (النَقَلة) هو كل ما في الأمر؟

إن الشائع في دروس علم الحديث وكتبه أن الكلام في عدالة الرواة هو الخطوة الأهم عند المحدثين، وأن معنى العدالة هو بعينه المعنى المذكور في باب الشهادة في كتب الفقه؛ أعني من ترك المنكرات والكبائر وعدم ظهور الاستهانة بالدين.. إلخ.

وهذا الأمر صحيح بنسبة ما، فكان لا بد لكي «نبدأ» الاستماع لراوٍ ما أن يشهد ظاهره بالديانة، وإلا فالمنطق يقتضي ألا يكون هناك مدخل للديانة أصلًا في عملية الرواية، فكتب السيرة تروي لنا أَنَفة أهل الجاهلية - على كفرهم - من الكذب من باب المروءة، ولكن أهل التوثيق احتاطوا في باب الرواية، فجعلوا التهاون بالدين الظاهر مانعًا من قبول الرواية ابتداء حتى ولو كان صادقًا في نفسه، ولكن هذا الأمر هو أمر ابتدائي،

وليس هو «كل الأمر» كما يظن الكثير من الناس.

حتى إن أمر الديانة الظاهرة هو أمر نسبي، فما أكثر ما طعن بعضهم - تشددًا - في رجل، فلم يقبل أهل البحث طعنه وتشدده! ولهذا شاعت بينهم قاعدة «لا يقبل الجرح إلا مُفسَّرًا»؛ يعني لا يقبل طعن أحدٍ في أحد إلا أن يبين لنا لماذا طعن فيه؛ فقد يكون الطاعن صاحب هوًى، أو متشددًا في دينه ويحمل الناس على رأيه الضيِّق، أو يكون هناك خلاف شخصي بين الراوي والطاعن فيه.. إلخ.

فالحقيقة أن أمر الديانة الظاهر ليس هو المحور الأكبر في عملية القبول والرد؛ بل هو فقط مصحح لبداية البحث، ولا تكاد تُترك رواية أحد الرواة بسبب ديني إلا لظهور فسقه ومجَانته وعبثه ظهورًا بيّنًا للخاصة والعامة يغني عن كلام الأفرادِ من المحدثين فيه قدحًا أو ذمًّا.

أما البحث الحقيقي فهو يكون باختبار مروياته، ومقارنته بأقرانه - التي أوضحت طرفًا منها منذ قليل - ثم يعبِّرون عن هذه النِّسب بعبارات لغوية دالة - بقدر ما تسمح به اللغة - على «نسبة» ما وجدوه من اتساق رواياته أو اضطرابها إجمالًا، سواء كان الاضطراب الواقع فيها عامًّا أو مخصوصًا بالنسبة إلى جهة معينة، فيقولون مثلًا: «ثقة ثقة، ثبت، صدوق، صدوق له أوهام، صدوق يَهِم، ثقة ما لم يحدث عن الحجازيين، تركوه،

كذاب، دجال، ...إلخ» بعبارات في غاية الكثرة تدل على نِسب واعتبارات نتيجة الاستقراء الرقمي لمروياتهم.

إن الضمان الأكبر عند المحدثين من الوقوع في أخطاء النقل هو الاستقراء، فكل من وقعت منه تجارب رواية ناجحة أكثر، وقلت مخالفته للثقات، وتوافقت رواياته مع أقرانه؛ كان أعلى في رتبة القبول، وأقل في تهمة الخطأ أو النسيان.

ولكن هل كل من علَت درجته في الرواية بمأمن من الخطأ - ولو مرة - في فهم حديث يرويه؟

إن طريقة المحدثين ستستمر على منهجها: قلة المخالفة دليل على حسن الفهم وقلة الغفلة، ولكن هذا لا يعني ألا ننظر أحيانًا إلى المروي - أي الحديث نفسه - وخصوص النصّ، لنعلم هل أحسن الراوي في فهمه وأدائه أم لا.

وهذا أمر يحتاج إلى بيان، ولا سيما أن لفقهاء الأحناف طريقة خاصة بهم في هذه القضية للجواب عن هذا السؤال.

***

فهم الناقل

تباينت مسالك العلماء في السبيل للتأكد من عدم سوء فهم الراوي للمعنى الذي يؤديه إذا كان يتصرف فيه بعبارته، وكان الجهد الأعظم في هذه القضية للفقهاء، ولا سيما الأحناف؛ حيث اختصوا بمناهج تميّز بها مذهبهم، وإن شاركهم في بعضها المالكية، إلا أنَّ الأحناف كانوا أكثر توسعًا في بيانها وتطبيقها.

وهذه المناهج وإن كانت مختلفة فيما بينها إلا أنها كلها تدور في فلك التأكد من ضبط الراوي لروايته إذا كان يؤديها بالمعنى.

١. طريقة المحدثين:

وقد كانت **طريقة المحدثين** في التأكد من صحة المعنى هي بالمقارنة أيضًا بين الروايات، وكان نظرهم كالعادة إلى أمرين معًا: نص الحديث، ورواة الحديث.

١. كان نظرهم يعتمد أكثر على مدى توافق معنى الحديث مع غيره من الروايات الواردة عن النبي - ﷺ - **توافقًا عدديًا**، ومقدار التعارض والمخالفة؛ لذا ظهر بينهم اصطلاح «الغريب» و«الشاذ» و«المنكر»؛ وهي اصطلاحات دالة - عندهم - على التفرد أو المخالفة.

وليس كل تفرد بضعف، غاية ما في الأمر أن قدرتنا على التوثق في الحديث الذي تفرد به واحد تقل، فحين يكثر الرواة لخبر واحد فإنه يكون عندك طريقتان للتوثق من هذا الخبر؛ الأولى: هي توثقك من أشخاصهم ونسبة الخطأ في مروياتهم إجمالًا، والثانية: هي

توثقك من ذات الخبر بمقارنة رواياته المتعددة، وحين تفقد تعدد الرواة لخبر فإنه لا يكون أمامك سوى الطريقة الأولى للتوثق؛ ولذا اصطلحوا على تسمية هذا النمط من الأخبار بـ(الغريب).

ومن ثَمَّ كانت الغرائب محل توقف في كثير من الأحيان، ولكن فرقوا بينها وبين الآحاد!، وهذا أمر يستدعي مزيد بيان:

إن الخبر الذي يخبرك به إنسان واحد تعتريه احتمالات الخطأ والوهم والكذب، ولكن مجرد وجود هذه الاحتمالات لا يقدح في قبولك لخبره ما لم تتأكد هذه الاحتمالات بأمارة ما.

فعندما تقود سيارتك للذهاب لبيت صاحبك الذي تذهب له لأول مرة فتسأل عن طريق ما ولا تجد إلا رجلًا واحدًا تسأله، فإنك لا تترك خبره لمجرد أنه واحد، ما لم تظهر لك علامات تدل على أن كلامه غير صحيح، كتلعثمه، أو معارضة كلامه بلافتة أخرى، أو بوصف كان عندك من صاحبك، أما إن انتفت هذه العلامات فأنت تأخذ بكلامه رغم وجود (احتمال) الخطأ فيه.

بالتأكيد إن أتيح لك التأكد منه بسؤال غيره فهذا جيد، ولكن ليس الكلام في هذا؛ بل الكلام في حالة عدم وجود غيره.

المثال الذي ذكرته هو ما يعبر عنه عند أهل الحديث بخبر الواحد وأنه مقبول إن كان من ثقة، ولكن في الحقيقة هم يجعلون حتى خبر الاثنين والثلاثة والأربعة وأكثر من ذلك من باب «خبر الواحد»!

ولكن الخبر الذي أخبرك به أربعة ثقات أحسن حالًا - من حيث الناحية الشكلية - من الخبر الذي أخبرك به واحد فقط، ففي حالة تعدد المخبرين فإن أمامنا حالة تكرر رقمية يمكن

للمحدث فيها تطبيق المنهج الإحصائي في هذا الخبر ذاته.

أما أمام حالة التفرد بالخبر فليس أمامنا سوى تطبيق المنهج الإحصائي على مرويات المُخبِر نفسه لا على خصوص هذا الحديث، فتترجح نسبةُ الصدق في شخصه على نسبة الكذب أو العكس.

لذا اصطلحوا على تسمية ما روي من جهة فرد واحد بـ(الغريب)، تشبيهًا له بالمسافر الغريب الذي لا يعرفه أحد، لا ليكون ردًّا له؛ بل ليكون البحث فيه أدق وأوثق، فإنه مظنة وجود الأوهام والأخطاء؛ لذا نقل الذهبي وغيره عن أبي يوسف القاضي قوله: «من طلب الغرائب كذب»، يعني لا ينبغي أن يكون همُّ المحدث الاعتماد على هذه المرويات فقط وإلا وقع في الخطأ.

أما الأخبار التي رويت من أكثر من واحد فهي أيضًا من باب الآحاد عندهم، ولكنها يمكن اختبارها في ذاتها - إلى جوار اختبار راويها - فظهرت عندهم اصطلاحات مثل: «الشاهد» و«المتابع».

٢. فإذا أتيح لنا أن نجد للحديث الواحد عدة روايات، فإننا نجمع حينها هذه الروايات ونضعها إلى جوار بعضها البعض ونقارن معناها فيما بينها، فإن وجدنا تضاربًا بيِّنًا بين ألفاظ الحديث بحيث يضطرب معناه ولا يصير واضحًا؛ فهذا دليل الضعف، ويُسمى حينها النوع الذي يتطرق إليه الشك باسم «المضطرب متنًا»، والمتن هو نصُّ الحديث، وأيضًا خَصُّوه بنوعي «المقلوب» و«المعلول»، فعلامة الشك الأولى تظهر عندما يؤدي الرواة الحديث بألفاظ متباينة متضادة، لا يمكن الجمع بينها، فيدل اختلافهم هذا على أن ثمة اختلافًا في فهم الحديث، أو في أداء المعنى، حتى بات لا يوثق برواياته، وكذا يشكُّون في

الرواية عندما يخالف واحد منهم من هو أوثق منه وأتى بمعنى يخالفهم ولا يستقيم معهم، وحينها يسمونه بـ«الشاذ». فالسبيل هنا للوقوف على الخطأ إنما هو «مقارنة الروايات» في الباب الواحد - أي الموضوع الواحد - فإن اختلفت نظرنا: هل يمكن الجمع بينها بوجه من وجوه الجمع؛ كالقول بتعدد الواقعة، أو بالتأويل في أحدها؟ فإن أمكن هذا فلا إشكال، وتكون هذه المساحة متروكة للمجتهد يُعمل فيها نظره.

٣. وإن لم يمكن الجمع بحال ننتقل للخطوة التالية وهي **خطوة الترجيح**، فنحكم بصحة واحد وخطأ الثاني، أو نحكم على واحد منهما بأنه منسوخ والثاني ناسخ.

٤. فإن عجزنا عن الترجيح وتساوت الاحتمالات **توقفنا**، وحكمنا باضطراب الحديث، والتوقف هو موقف علمي تقتضيه الأمانة العلمية، وهو عبارة عن الامتناع عن اتخاذ قرار في قضية، وإنما قلنا نتوقف ولم نقل نجزم بالخطأ؛ لأن دور المُحدث هو النقل، وربما يكون ما استشكله له وجه في الفهم لم يتيسر إليه، فيتوقف وينقله للأجيال اللاحقة لعلها تستطيع حل التعارض الذي أمامها.

٥. ولكن في أحوال معينة يظهر اضطراب الحديث بوضوح، وتداخُل الروايات وتناقضها، حينها لا معنى للتوقف؛ بل يميل المحدث للحكم بخطأ الحديث، واضطراب رواته.

هذا باختصار منهج المحدثين، وهو - كما ترى - قائم بشكل أساس على مقارنة الروايات، ووضعها إلى جوار بعضها؛ ليظهر له الخطأ من الصواب، تمامًا كما فعلوا مع الراوي نفسه.

٢. طريقة الأحناف:

أما طريقة فقهاء الأحناف فاختلفت عن هذه الطريقة، ونظرت من زاوية أخرى، وهي تعتمد على النظر إلى ثلاثة أمور على التوازي:

١. فقه الراوي (بعد النظر في عدالته).

٢. القرائن الخارجية المحيطة بروايته.

٣. اتساق معناه مع سائر الأصول.

أما **النقطة الأولى** فإن الأحناف لاحظوا أن المعنى يتطرق إليه الوهم أو سوء الفهم، ولا يسلم من هذا حتى بعض الصحابة - ﷺ - فهو عارضٌ بشري لا يخلو منه إنسان إلا على سبيل خرق العادة؛ كما في الأنبياء - صلوات الله عليهم - وعلى هذا كانت نظرتهم الأولى للراوي، هل اشتهر بالفقه أم لا؟

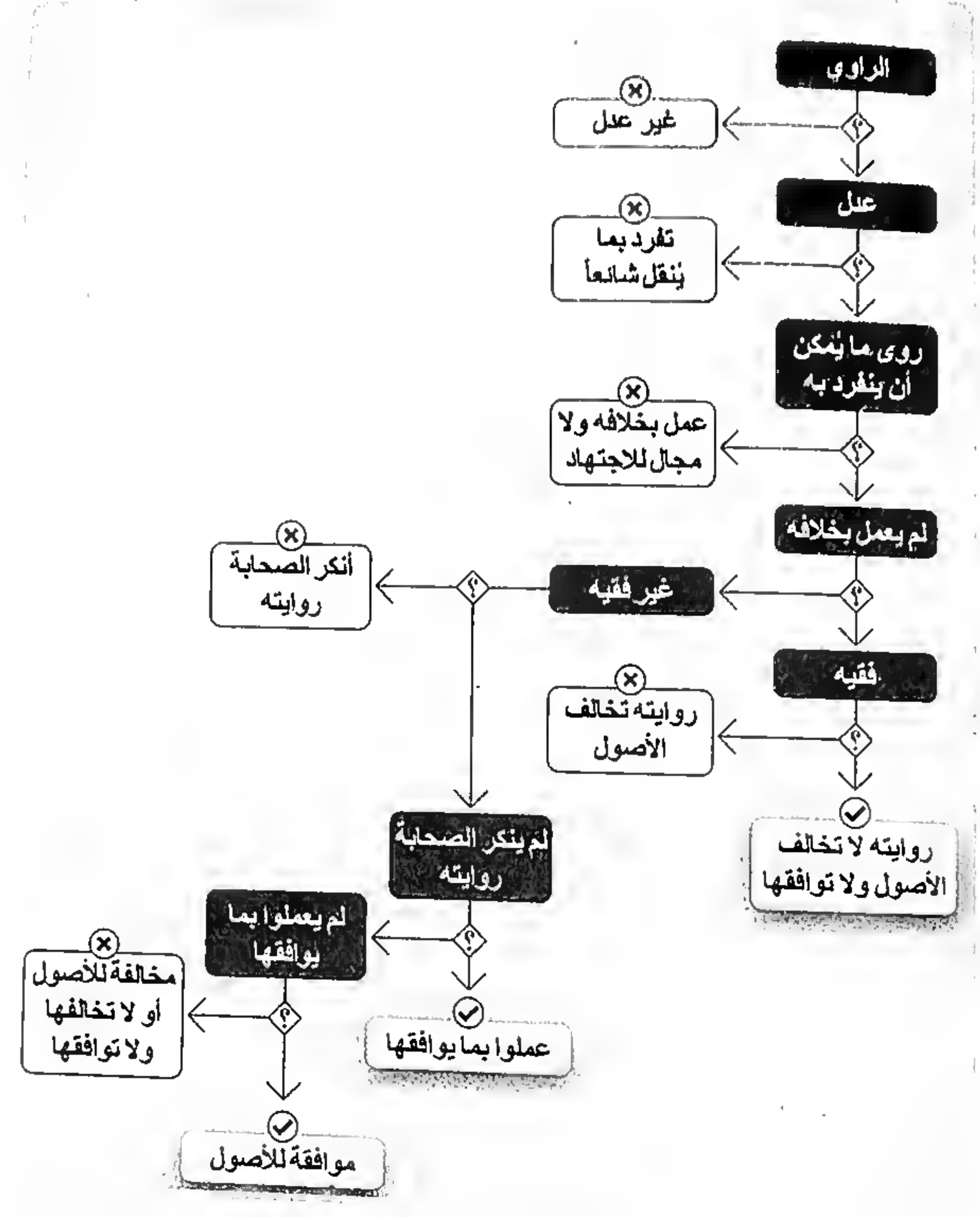
وإن لم يشتهر بالفقه، هل هو معروف عند الصحابة أم هو من الأعراب الذين سمعوا الحديث أو الحديثين من النبي - ﷺ - ولم يصحبوه ويتفقهوا عليه، وإن كان معروفًا عندهم ولم يشتهر بالفقه؛ هل ظهر من كبار الصحابة - كالخلفاء الأربعة، وسيدنا عبد الله بن مسعود، وسيدنا معاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقاص - ممن اشتهر بطول صحبة النبي - ﷺ - والفقه في الدين، هل ظهر منهم الإنكار على روايته تلك، أم سلموها وعملوا بما يوافقها ولم ينكروها لتكون بداية النظر في **النقطة الثانية** وهي القرائن الخارجية والتاريخية المحيطة بالرواية فينظرون إليها ابتداء قبل الانتقال للنظر في الكلام المنقول نفسه، فينظرون أيضًا هل الصحابي الذي روى هذا الحديث عمِلَ به أم أنه أفتى بخلافه؟ وإن أفتى بخلافه هل لأن لفظه يحتمل الاجتهاد في فهمه وهذا أحد المعاني المحتملة، أم أنه لا يحتمل هذا

الفهم، فيكون تركه للعمل بمقتضاه قرينة على عدم صحة نقل هذا الحديث عنه أو إساءة من نقله عنه في فهم معناه؟

وأيضًا ينظرون في هذا الحديث الذي رواه، هل هو أمر خاص من المنطقي أن يُنقل خاصًّا - كأحوال النبي؛ ﷺ، في بيته - التي من الطبيعي أن تنفرد بنقلها زوجاته - رضي الله عنهن - أو واحدة منهن، أم أنه أمر عام لا ينبغي أن يخفى على الجميع، ومع ذلك نقله الواحد أو الاثنان وخفي على الكبار، مع أن مثله مما لا ينبغي أن يخفى، كما قالوا في حديث انتقاض الوضوء من مس الذكر؛ إذ لم تصح روايته سوى عن السيدة بُسرة وعن سيدنا عبد الله بن عمر، وهذا أمر تعم الحاجة إلى معرفته، فكيف يخفى على سيدنا عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وسائر فقهاء الصحابة رضي الله عنهم حتى كانوا يفتون بخلافه؟!

فهذا - وغيره - ما نعني بالنظر في القرائن الخارجية، ثم هم لا يكتفون بها وحدها في الردِّ أو القبول حتى ينظروا في موضوع الكلام، وهذه هي **الخطوة الثالثة** من الأمور الثلاثة المذكورة: هل يوافق المطرد من سنة النبي - ﷺ - وقطعيات القرآن الكريم - وهو ما يُعبر عنه بـ(الأصول) - أم أنه لا يوافقها، ولكن كان مقتضى القياس على هذه الأصول يوجب حكمًا ما، وجاء هذا الحديث فخالف هذا القياس؟ حينها يعودون للنظر في فقه الراوي ومدى تلقي روايته بالقبول على تفاصيل كثيرة يضيق النطاق عن بيانها.

وفيما يلي رسم يقرب طريقة الأحناف في قبول الأحاديث:



رسم تقريبي لمنهج الأحناف في قبول الحديث، حيث علامة الصح هي الحالات التي يقبلون فيها الحديث وعلامة الخطأ هي التي يردونها، وثمة تفاصيل أكثر أعرضت عن ذكرها في هذا الرسم منعا من الدخول في تفاصيل تقنية تشوش على القارئ، والرسمة مستفادة من كتب أصول الجصاص وأصول البزدوي وشرح الجصاص على مختصر الطحاوي، ومعنى قولهم (لا تخالف الأصول ولا توافقها) هو ما يُعبر عنه بـ(خلاف القياس) ، والمقصود بالأصول هو المشهور من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أو من قطعيات القرآن الكريم، ومن باب أولى يقبلون ما يوافقها.

فهذه جولة مختصرة جدًّا لبيان طريقتين من طرق التوثق من حسن فهم الراوي للمعنى، ولضمان أنه لم يخطئ في الفهم، أو لم يخطئ السامع له في النقل عنه، ولسنا بصدد الانتصار لطريقة على طريقة، ولكن غرضنا بيان أن علماء الأمة تعاملوا مع احتمالات الخطأ الإنساني ولم يهملوها، ووضعوا عدة وسائل للتوثق من عدم حصول هذا الخطأ البشري؛ كان هذا عرضًا لأشهر طريقتين منها بشيء من التلخيص المُخلّ.

* * *

٢ - عملية النقل

بين السند والأسطورة ١

بيّنا أن نقل الخبر يمكن تحليله إلى عناصر ثلاثة: الناقل، وعملية النقل، ومضمون الخبر المنقول نفسه.



وقد تكلمنا قليلًا – بمقدار ما تسمح به طبيعة هذه المقالات – في الناقل، ونتكلم الآن في عملية النقل نفسها.

ولكن قبل أن نتكلم على منهج التوثق من صحة عملية النقل أريد أن أمهد لك – كما فعلت في الحديث عن الناقل – بحكايتين:

(١)

في أيام والدي – رحمه الله – الأخيرة ساءت حالته ونقلناه إلى المستشفى، وجدت أخي يتصل بي صباح يوم يخبرني بوفاته، لم أشك لحظة في الخبر، فقد قارب الوالد – رحمه الله – الثمانين، وحالته شديدة التدهور، ومحجوز في العناية، لا مجال للشك في «الخبر».

على عكس الأمر كان الحال مع أمي - رحمها الله - فبرغم مرضها الطويل فإنها رحلت فجأة عنّا، لم تكن هناك مؤشرات للنهاية، وإن كنا نعرف اقترابها، اتصلت بأخي المسافر فكان أول رد فعله: أتمزح؟!

أجبته: وهل في هذه الأمور مزاح؟!

كان الفارق بين موقفي وموقف أخي هو «القرائن» الخارجية التي أحاطت بالحدث الذي نُخبر عنه، فالمريض الذي أوشك على الموت تصديقُ خبر وفاته أقرب للنفس من تصديقه لخبر وفاة مفاجئ لشاب قوي صحيح مثلًا.

لذا فقد تميل النفس لعدم تصديق وفاة الأخير فجأة أول الأمر، ولكن إن لاحظت أن مثل هذه الأخبار لا يدخلها الهزل عادة بين الناس، وأنها ممكنة في ذاتها، مالت نفسك للتصديق، وتركت الشكوك، ولا سيما إن بدأ الناس يؤكدون الخبر المنقول.

لهذا تميل - عادة - إلى عدم التشكك في خبر مديرك في العمل بأن لديك لقاءً مع عميل مثلًا؛ لأن هذه الأخبار لا يدخلها الهزل، في حين أنك قد تتشكك عندما يخبرك أحدهم أنه كل يوم هناك مشاكسة ومشاكل مع زوجته، قد تحدث نفسك أن الناس يخافون من الحسد فيختلقون هذه القصص.

(٢)

في الطريق لمكان جديد يكثر سؤالك للناس عن المكان، فإن اتفق وصفهم بأن المكان الذي تطلبه في اليمين الثاني من طريقك، فستجد نفسك أقل ترددًا في دخول هذا اليمين، رغم أنك شككت في جواب أول شخص لتردده وتلعثمه، ولكن العديد أخبرك بالأمر نفسه؛ فلا مجال للشك إذن.

منذ سنوات طويلة كنت أسير مع أخي في مصر الجديدة مستقلين «الترام» من مدينة نصر، عندما وصلنا كانت رائحة الدخان تملأ الجو، بدأ الناس يتحدثون بأن متجر «الحرية» الشهير في هذا الوقت احترق، بدأنا بدافع الفضول في التحرك نحوه، وجدنا الناس يهرولون، سيارات الإطفاء والإسعاف، الدخان يزداد، والناس كلهم يقولون الأمر نفسه، وصلنا وقد اشتد الزحام حتى ملأ الناس الشارع، ولم نستطع الاقتراب أكثر من ذلك، وبرغم أننا لم نشاهد ألسنة اللهب، فإن الأمر عندنا بات يقينيًّا لا شك فيه، فهذه الجموع وسحابات الدخان هذه وسيارات الإطفاء وغيرها من «القرائن» تأبى إلا أن نجزم بأن الأمر يقيني لا شك فيه.

***

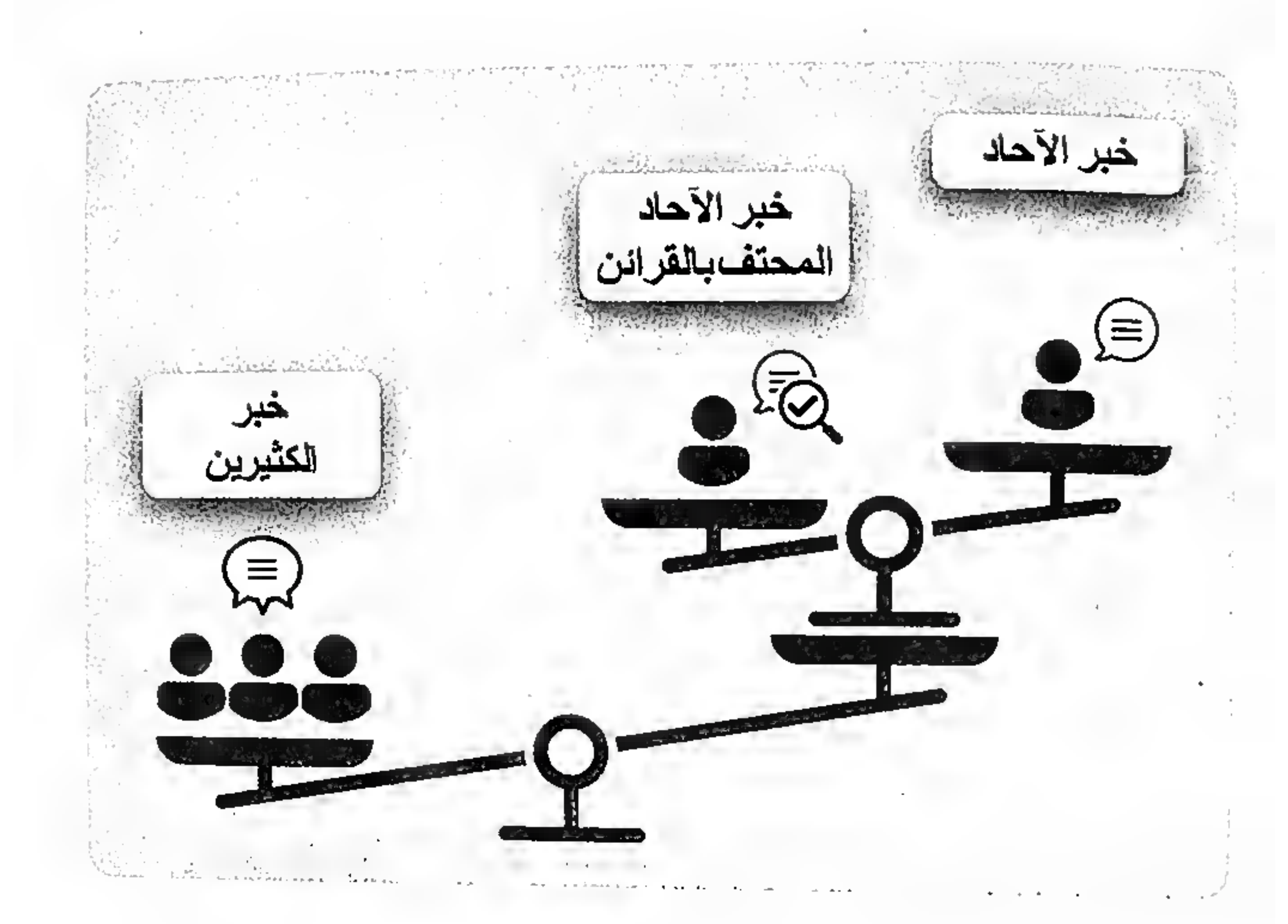
هذه الأمثلة المضروبة تشرح فكرة بسيطة يُعبِّر عنها علماء النقل بـ«القرائن المحتفة بالأخبار»، ومعظمها قرائن

ترجع لقانون العادة التي تؤكد ندرة الكذب أو الوهم في هذا الأمر، بعض هذه القرائن عددي، وبعضها حسي وعادي، لكنها - لا شك - تتفاوت في نفوسنا، ولا نستطيع في لحظة معينة تكذيب كل هذا، بل ربما نصل في درجة معينة إلى اليقين الذي لا شك فيه.

من هنا جاء التقسيم الهرمي للأخبار، فخبر شخص مجهول أقل درجة من خبر شخص تعرفه وتثق به، وخبر هذا الثقة تتأخر رتبته عن خبر رجل مدقق لا يمزح ولا يكذب، وهذا - بدوره - تقصر رتبته عن مثله إن احتفت به قرائن حسية أو عادية تؤكد صحة كلامه، وهذا - بدوره - تقصر رتبته عن مثله إن تزايدت الأعداد من الناقلين للخبر المتفقين - من غير لقاء مسبق بينهم - على نفس الخبر.

يعبرون عن الأدنى رتبة بخبر الواحد، وعن الأعلى رتبة - في درجة كثرة معينة - بالتواتر، وعن الأحوال الوسطى بخبر الآحاد المحتف بالقرائن.

وبقطع النظر عن الجدل في النوع الوسيط، وهل يمكننا فيه بسبب هذه القرائن الوصول لليقين أم ستبقى فقط غلبة ظن واحتمال أقوى من النوع الأقل منه في الرتبة، فإن ما نريد تقريره هو أن النفس صارت أشد تصديقًا، وتدرك - بداهة - الفرق بين الخبرين.


خبر الآحاد
خبر الآحاد
المحتف بالقرائن
خبر
الكثيرين

❊ ❊ ❊

قد ترى أن الكلام السابق لطيف مقنع لأول وهلة، ولكن إن دققت النظر وجدت أن الأمر لا يسير دائمًا بهذا الوضوح، ولنوضح ذلك:

في الخيال الشعبي الكثير من الأساطير، كقصص «علي الزئبق» و«الشاطر حسن»، وهي قصص متناقلة بـ«كثرة»، وكلنا يعلم أنها خرافة من نسج القُصاص، ولا يصدقها إلا البُله من الأطفال.

ولِمَ نذهب بعيدًا؟ ألم تخرج علينا بعض الأخبار مؤخرًا أن «ريّا» و«سكينة» أشهر سفاحتين في التاريخ الحديث هما في الحقيقة مناضلتان ضد الإنجليز، وتم تشويه صورتهما عن عمد؟

أليس الكثير من الوقائع التاريخية وقع تزييفها عن عمد وتمر السنوات الطويلة حتى تكشف الوثائق عن حقائق أخرى غير التي كان يتناقلها «الكثير» من الناس؛ بل كلهم، حتى لو تحدث غيرهم بهذا حينها لوصفوه بالجنون.

ولِمَ هذه الثقة في الكثرة وأي دارس لعلم الاجتماع يعلم ما يعنيه الوعي الجمعي وسهولة التأثير عليه وتوجيهه في جهة معينة؟

ألم تشاهد تلك التجربة التي صنعوها في عيادة أحد الأطباء في أثناء الانتظار، من إدخال واحد على مجموعة من الممثلين، يقومون وقوفًا - باتفاق مسبق بينهم - كلما سمعوا صوت

صافرة، فلم يجد هذا الشخص بُدًّا - بعد تردد - من مشاركتهم فيما يفعلون، ثم تم سحب هؤلاء الممثلين شيئًا فشيئًا، وظلوا في إطلاق الصافرة فظل الشخص يقوم وحده، بل بدأ في «نقل» هذه العادة المصطنعة إلى أناس جدد دخلوا عليه لا يعرفون شيئًا عن التجربة، ثم استمرت فيهم العادة.

ألم تشاهد مقطع الفيديو المضحك لكاميرا خفية في أحد البلدان الآسيوية، من رجل يدخل في طريق فيجد العشرات يأتون جريًا مذعورين صائحين فيخاف بدوره ويجري معهم مذعورًا وهو لا يعلم السبب.

أليس هذا من تأثير الجموع على الخبر، أو من تأثير العادات والسياسات على الجموع؟

بل إن علماء النفس يحكون أن النفس قد تبدأ في توهم أشياء محسوسة إذا ظل الناس يخبرونك بأنهم يشاهدونها، وفي قصص اجتماع الناس لمشاهدة العذراء - عليها السلام - يميل علماء النفس إلى فرضية أن ما شهدوه - إن لم يكن خدعة بصرية - فهو توهم جماعي، وحتى إن لم تر شيئًا فكثرة الناس حولك الذين يقولون: نحن نراها، ألا ترى ما نرى؟ ها هي هناك! سيجعلك هذا تبدأ في توهم الصور وتخيل الأشياء.

بل ألا ترى أن الأمم الأكثر عددًا منك تؤمن بأديان لا تؤمن أنت بها، وترى أنهم رغم كثرتهم على خطأ بيّن؟

وفي القرآن الكريم نفسه إنكار لصلب المسيح - عليه السلام - على الرغم من أن الجموع الغفيرة التي شهدت الحدث تناقلته وصدقته، فأي فرق بينهم وبينكم، فتصدقون ما تنقلون ولا تصدقون ما ينقلون؟

فهذا كله ينقض ما تكلمت به عن الثقة بالكثرة والقرائن، بل يقدح في الثقة بسائر الأخبار.

وهذا كلام يحتاج إلى فك وتحليل دقيق لنميّز بين الأسطورة والنقل الصحيح، وبين الحقائق والأوهام، فلننتقل لهذا..

بين السند والأسطورة؟

أنهينا المقال السابق بمجموعة من الأسئلة التي تتشكك في مدى إمكان الاعتماد على الأخبار المنتشرة، وهذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عنها سوى بتقديم عدة مقدمات.

(١)

لنفهم أولًا فائدة الخبر..

فالخبر هو وسيلة لنقل المعارف لا إثباتها، فغيرنا يرى شيئًا بعيدًا عنّا، فينقل لنا رؤيته التي عجزنا عنها، وقد يطول الزمان - أو يبعد - عن الحدث فنحتاج لسلسلة من النَّقَلة يصلوننا في النهاية بمن شاهَدَ، فسلسلة المستمعين لا بد أن تنتهي إلى الحس، وهذا الحس ينبغي ألا يكون بدوره هو السماع إلا إن كان السماع من شخص معين هو المقصود من الخبر، كأن تريد معرفة مقولة سعد زغلول - مثلًا - في قضية ما، فيكون انتهاء سلسلة النقلة إلى المستمع الأخير من «سعد» نفسه.

لكن أن ينتهي النقل إلى «رأي» أو «وجهة نظر» فهذا لا يعني صحة الرأي في نفسه؛ بل غاية الأمر أنه يدل على صحة «نسبة» هذا الرأي لقائله ليس أكثر، ويبقى النظر في خصوص صحة الكلام من عدمه يخضع لتقديرك ووجهة نظرك.

(٢)

فلا بد من التفرقة بين «الخبر» الذي هو نقل لواقعة حسية، وبين «الرأي» الذي هو حكمنا وتصورنا عن الشيء.

فعبارة مثل: «كان سعد زغلول وطنيًّا يدافع عن مصالح الشعب» مثلها مثل قول القائل: «كان سعد زغلول خائنًا يتعاون مع الإنجليز»؛ فالعبارتان كلتاهما عبارة عن «حُكم» لا قيمة له، إلا إن كنت تنوي تقليد القائل في حكمه ووجهة نظره؛ لثقتك به وقبولك لمعاييره.

فالوطنية والخيانة والدفاع والتعاون ومصالح الشعب؛ معانٍ نسبية تخضع لوجهات النظر والمبادئ الحاكمة، فقد ترى أن مجرد الجلوس على مائدة المفاوضات مع المحتل خيانة، وقد يرى غيرك أنه سياسة يتوصل بها للدفاع عن «مصالح الشعب»، هذه المصالح التي ستخضع بدورها لوجهات النظر المختلفة هل هي مصلحة أم مفسدة؟!

وإنما الخبر الحقيقي الذي ينبغي أن نقبله إن صحت شروطه: «كان سعد زغلول يفاوض الإنجليز على كذا» فهذا هو الخبر الذي نقبله إن صح نقله، ثم تختلف وجهات نظرنا بعد ذلك في الحكم على هذا الموقف وفق منظومتنا المعرفية ومعلوماتنا وقيمنا الحاكمة.

(٣)

وإذا كان الخبر لا بد أن ينتهي إلى الحس، فلابد أن يكون

الحس الذي توقف عليه نقل الخبر سليمًا مستجمعًا لشروطه. فأنت لا تثق برؤية شخص ضعيف البصر لأمر معين، ولا تعوّل كثيرًا على سماع شخص لكلمة معينة إن كان في سمعه ثقل.

وكما أن سلامة الحاسة شرط، فملاءمة الوسط الذي تعمل فيه الحاسة شرط آخر، فرؤيتك لشخص على مسافة بعيدة في ظلمة الليل لا تعني أن رؤيتك صحيحة ينبغي الوثوق بها، ولهذا المعنى لم نقبل التشكيك الشهير في حاسة البصر من أنك ترى الحصاة في الإناء ثم لا تقدر على إمساكها، حيث إن الماء ليس بالوسط الملائم لحاسة البصر لتعمل بكفاءتها فيه بسبب ما يتعرض له الضوء من الانكسار.

ومن هذا القبيل قضية الألوان، حيث يرجع التفاوت في رؤية بعضها إلى كونها تتعلق بالانفعال، وهو تأثر العين بالضوء والانعكاسات وغيرها من الأمور التي تكلم فيها الفلاسفة قديمًا والفيزيائيون حديثًا.

(٤)

وإذا كانت سلامة الحواس وملاءمة الوسط شروط صحة الإدراك، فثمة معنى آخر وراء هذين الشرطين وهو دقيق يحتاج إلى مزيد من الإيضاح: من منّا لم يلاحظ عمليات التجميل التي يجريها البعض فتتغير ملامحه بالكلية حتى لا تكاد تعرفه بعدها؟ دعك من هذا، بالتأكيد مررت بتجربة مفارقة صديق مدرسة ثم

جمعكما لقاء بعد سنوات من التخرج والزواج، أحيانًا تتعرف عليه بصعوبة، وربما لا يمكنك التعرف عليه أصلًا!

المعنى الذي أريد إيصاله هنا حقيقة النفس والشخص أمر وراء بنيته المحسوسة المشاهدة، تتغير الملامح وتتبدل ولكن لا نستطيع إنكار أن هذا الشخص هو عين الشخص الأول وإن تغير «شكله»، ولكننا لا نستطيع أن نتعرف عليه عادة إلا عن طريق «شكله».

الأمر على العكس في مثال التوءم، فالكثير من التوائم المتطابقة يحرص آباؤهما على إلباسهما نفس الملابس وتمشيط شعرهما على نفس الهيئة، حينها نقع دائمًا في الخلط الشديد بينهما رغم جزمنا باختلافهما، وسبب هذا الخلط هو اتحادهما في «الشكل».

إذًا فثمة فارق بين «الشكل» وبين «الشخص» نفسه وحقيقته، وإن كنّا عادة لا نفرق بين الأمرين، ونعرِف الناس بأشكالهم فقط لا بحقائقهم.

وبعبارة الإمام الغزالي: «فإن المعنى الذي به الإنسان إنسانٌ: ظاهرٌ وباطنٌ؛ فإنه ظاهر إن استُدلَّ عليه بأفعاله المرتبة المحكمة، باطنٌ إن طُلِب من إدراك الحسّ، فإن الحسّ إنما يتعلق بظاهر بَشَرته، وليس الإنسانُ إنسانًا بالبشرة المرئية منه، بل لو تبدّلت تلك البشرة، بل سائرُ أجزائه فهو هو، والأجزاء متبدلة، ولعل أجزاء كل إنسان بعد كِبَره غير الأجزاء التي كانت فيه عند صغره؛ فإنها انحلّت بطول الزمان، وتبدلت بأمثالها بطريق

الاغتذاء، وهويته لم تتبدل، فتلك الهوية باطنة عن الحواس...».
انتهى - من «المقصد الأسنى» [ص٢٧٤].

(٥)

ثمة شرط آخر لاحظه العقلاء في عملية النقل عمومًا، وعند وجود الكثرة خصوصًا؛ هو ملاحظة قانون العادة في الصدق والكذب.

فمن الأمثلة اللطيفة التي نتندر بها عادة أن الآباء جميعًا يخبرون أبناءهم بأنهم كانوا الأوائل في دراستهم، وفي كثير من الأحوال لا نثق بهذه الرواية لأننا نعلم أنهم يخبروننا بذلك لنتشجع في دراستنا، أو لكي لا تكون لنا حجة في عدم التفوق، أو بعبارة أعمّ: للتشجيع.

فلما جرت عادة الآباء بمخادعة أبنائهم بمثل هذا الكلام لم يعد الأبناء يثقون بمثل هذه الرواية منهم. إن العادة تشهد - في كثير من الأحوال - على «احتمال» الكذب، يظهر هذا في أحوال التعصبات مثلًا، حيث يحمل التعصب الكثير من الناس على اختراع الأكاذيب لنصرة ما يتعصبون له.

لذا فإن دخولك على مجموعة من الناس مجتمعة من قبل مجيئك يختلف عن دخول أشخاص عليك من جهات شتى لا يعرف بعضهم البعض، إن إمكان التواطؤ والاتفاق المسبق في الصورة الأولى أكبر بكثير من الصورة الثانية، ولا مردّ لهذا الإمكان إلا العادة.

(٦)

في المقال السابق حكينا قصة الحريق الذي نشب في المتجر فتناقل الناس الخبر قبل وصولنا للمشاهدة بأنفسنا، الأمر مختلف تمام الاختلاف عن خبر تذيعه نشرة الأخبار فيتناقله الناس، حيث إن هذا الخبر المنقول عن نشرة الأخبار - وإن انتشر بين الناس - إلا أنه يبقى في النهاية منقولًا عن شخص واحد هو مذيع هذه النشرة، وبأقصى تقدير عن فريق الإعداد في النشرة.

لذا فالكثير من الأخبار التي نسمعها في نشرات الأخبار أحيانًا تكون كاذبة عن عمد أو عن خطأ؛ وذلك يرجع ببساطة إلى أن المذيعين هم مجموعة يسهل الاتفاق فيما بينهم على شيء، وفي أحسن الأحوال يعتمدون في مصادرهم على شخص واحد؛ المراسل مثلًا، أو مصدر مسئول.

إذًا فليس كل انتشار يعول عليه؛ بل انتشار من نوع مخصوص يشترك فيه العدد الكثير في أصل الوقوف على الخبر بالمشاهدة، ثم ينقلونه لجمع كثير، وهكذا حتى يصل الأمر إليك، فإن مرّ الخبر في إحدى مراحله بطائفة محصورة أو بآحاد من الأشخاص لم يكن في درجة اليقين التي نتحدث عنها.

* * *

هذه ست مقدمات مهدنا بها للجواب عن الأسئلة السابقة، وهي تتلخص في الآتي:

١. الخبر لا بد أن ينتهي إلى الحس.

٢. ضرورة التفرقة بين الخبر والرأي «أو الحكم».

٣. للحس شروطه التي ينبغي توافرها لنعتمد عليه.

٤. الحواس تنتهي إلى الظاهر فقط، أما حقيقة الأشياء وماهيتها فهي أمر وراء هذا الحس.

٥. لا بد من انتفاء إمكان التواطؤ على الكذب عادة.

٦. في الأخبار المنتشرة التي يتناقلها الكثير، لا بد - ليكون الخبر يقينيًّا - من أن يظل عدد النقَلة كثيرًا حتى ينتهي إلى الواقعة المنقولة، ولا يكون اعتمادهم على مصدر واحد في النهاية.

فلنستصحب الآن هذه المقدمات الست معنا - بأرقامها - ؛ لنجيب عن الأسئلة السابقة.

* * *

بين السند والأسطورة ٣

في هذا المقال نطبق القواعد السابقة على شكوكنا التي طرحناها.

إننا نرغب في أن نميز بين الأخبار الكاذبة التي نتعرض لها يوميًّا وبين الصادق منها، فإنه لا يكفي أن ننظر إلى الناقل وحسب، فقد بان أن عملية النقل تؤثر فيها أمور أخر سوى صدق الناقل؛ كالأوهام الجماعية، والعادات، والشائعات، فما الذي يضمن لنا أن النقولات الجماعية التي تناقلتها الأمم ليست من قبيل الأساطير الشعبية أو الأوهام الجماعية؟

وفيما يلي سنسير رويدًا رويدًا في الأمثلة التي أوردناها تشكيكًا، ونطبق عليها قواعدنا، لنعلم أن وجود الكاذب لا يقدح في صحة الصحيح، وأن قبولنا للصحيح من الأخبار لا يعني رضانا بكل أنواع الأخبار، غاية ما في الأمر أننا نحتاج للتثبت والتوثق في كل خطوة نخطوها، وهذا هو الفارق بين الدين كما أفهمه كعلم، وبين التدين الشعبي العاطفي الذي يجعل الدين يبدو في أنظار البعض كأساطير الأولين.

١. بين الأسطورة والتواتر:

كان أول التشكيكات هو كيف نفرق بين المعلومات المتناقلة

عبر الأجيال - كعدد ركعات الصلاة - وبين الأساطير التي صنعها الخيال الشعبي كـ«علي الزئبق» و«الشاطر حسن»؟

ومنشأ هذا التشكيك هو أن الأساطير تشترك مع سائر الأخبار المنقولة في أنها «أخبار منقولة»، ولكن ليس كل ما اشترك في شيء بمساوٍ لما اشترك معه!

فالأسطورة هي كائن زئبقي إن حاولت تتبع أصوله لم تجد له أبًا ولا جَدًّا، إنها تنتهي إلى اللاشيء، يأخذك الآباء لرواية الأجداد، ويخبرك الأجداد أنهم سمعوها في أسمار الليل، فإن تتبعت سُمارهم وجدت الأسطورة تولد من جديد عند كل راوٍ بمقدار ما تسمح به مخيلته وحافظته من الإضافة والزيادة؛ لذا تجد بعض القصائد الشعبية تبلغ آلاف الأبيات، إنها نسيج من صنع الناس عبر السنوات، تمتد في الزمان لتتلاشى في فضاء الماضي.

في حين أن الأخبار المتواترة التي نتحدث عنها - وهي التي نقلها الكثير عن الكثير - تستطيع تتبع خيوط منها بوضوح، فكثرة خيوطها تمنعك من إحصائها كعدد الخيوط في ثوب، ولكنك إن أمسكت بخيط منها تماهى معك إلى غايته فتعرف مبتدأه ومنتهاه.

إذًا فشرط التواتر الذي نقبله أن يكون متصلًا بصورته في كل جيل، وأن تنحل كل خيوطه لسلسلة موصولة (نعبر عنها بالسند).

أستطيع أن أجزم لك أن أبي، الذي أخبرني - وغيره - بعدد ركعات الظهر، وأخبره أبوه - وغيره - بذلك بلا زيادة ولا نقصان، وجدي أخبره أستاذه - وغيره - كلهم، أجزم أنك لو تتبعت خط سير معلوماته لوجدتها كما هي من غير زيادة ولا نقصان في كل جيل حتى تنتهي إلى المصدر الأول - عليه الصلاة والسلام - فكثرتهم أكدت المنقول، ولم تغير من حقيقته عبر العصور.

فالسند هو السلسة التي تسير معها لتصل لأول راوٍ للحديث، إنها تشبه سلسلة نسبك، فأنت تقول: اسمي فلان، أبي فلان، وأبوه فلان، حتى تصل إلى أول جد تعلمه، كذلك الحديث له نسب يشبها أنسابنا، فأنا سمعت من شيخي حديثًا، وشيخي يخبرني أنه سمع من شيخه واسمه كذا، وهكذا إلى أن نصل إلى الصحابي الذي روى هذا الحديث، وهذا الأمر مستمر إلى يومنا هذا، حتى يقع بيننا وبين النبي - ﷺ - ما يزيد على العشرين شيخًا، هذه السلسلة نسميها «سندًا».

ولا يذهب ذهنك أن الأحاديث إلينا منقولة شفاهة كما يتوهم البعض ويجعلونها شبهة، بل إن التدوين للسنة في الكتب قديم جدًّا، ولكن تدوين الحديث لا يعني انقطاع النسب، ولنوضح هذا بمثال حقيقي:

تكلم النبي - ﷺ - بحديث، سمعه منه سيدنا عبد الله بن عمر، فحدث به سيدُنا عبدُ الله بنُ عمر تلميذَه الإمامَ نافعًا،

فحدث به الإمامُ نافعٌ تلميذَه الإمامَ مالكَ بنَ أنس، فدوَّنه الإمامُ مالكٌ في كتاب له اسمه «الموطأ»، ثم حدث بالحديث تلميذَه الإمامَ عبدَ الله بنَ يوسف، ولكن الحديث هنا كان مقرونًا بوجود نسخة مكتوبة يُمسكها الإمام مالك ويمسكها التلميذ عبد الله بن يوسف، ثم حدَّث به عبدُ الله بنُ يوسف تلميذَه الإمامَ البخاريَّ بنفس الطريقة، فأعاد الإمامُ البخاريُّ تدوين الحديث في كتاب له اشتهر باسم «صحيح البخاري»، ثم حدث به الإمام البخاري تلميذه، مع كونه مدونًا بين أيديهم، وهكذا إلى أن سمعناه في الأزهر على شيوخنا، فيكون الحديث واصلًا إلينا بالرواية المكتوبة وبالرواية المسموعة، ليكون السماع بمثابة النسب الذي يسير مع هذا الحديث إلى قيام الساعة.

وأنت تلاحظ هنا أمرًا جانبيًّا تنبغي الإشارة إليه؛ وهو أن الحديث لم يظل متناقَلًا شفاهةً لأجيال حتى جمعه البخاري كما يحب البعض أن يصور للناس؛ بل معظم ما في البخاري في الحقيقة اعتماد على مدونات سابقة كمسند الإمام أحمد (شيخه)، ومصنف عبد الرزاق (شيخ الإمام أحمد)، ومصنف ابن أبي شيبة (شيخ البخاري)، وغيرهم كثير لسنا بصدد استيعابهم، ولكنّا أردنا التنبيه على تدليس يقع في كلام بعضهم للتوصل للطعن في صحيح البخاري وغيره.

هذا ما نعنيه بالسند.

أما ما نعنيه **بالتواتر** فهو الكثرة والانتشار، وهذه الانتشار والكثرة يكون دليل موثوقية، ولكنها ليست كثرة عشوائية؛ بل هي كثرة الأسانيد التي تصل بنا إلى الحديث الواحد، فلو تخيلت الحديث جَدًّا في عمود النسب، فإنه سيكون له آلاف الأبناء، فالنبي - ﷺ - تكلم به، فسمعه منه عشرات الصحابة، ومن كل صحابي سمعه عشرات التابعين، ومن كل تابعي سمعه المئات، وهكذا تتضخم شبكة الأسانيد حتى تنتشر في كل البلاد وبين العباد، فالتواتر - إذًا - ليس مجرد الكثرة؛ بل الكثرة المرتبطة بالأسانيد الموجودة في كل جيل.

٢. بين الخبر والرأي:

أما تشككنا في تلك الحقائق التي يطالعنا بها المؤرخون بين الحين والآخر، فتخالف المشهور المستقر عندنا سابقًا، وتجدد أحكامنا على التاريخ، فغاية الأمر أننا نخلط بين الخبر والرأي!

فأيًّا كان موقفك من «سعد زغلول» - مثلًا - وهل هو متعاون مع الإنجليز أم وطني يدافع عن قضية وطنه، فهل تشك في وجوده وأنه عاش بيننا؟

هذا هو الفرق بين حكمنا على الشيء وخبرنا عن الشيء (راجع القاعدة رقم ٢)، فالناقل ينقل لك الوقائع كما هي التي شاهدها أو سمعها؛ أي تنتهي إلى الحس (راجع القاعدة رقم ١)، وأنت الذي تحكم وتقرر أهذه خيانة أم وطنية بناء على مفاهيمك

عن السياسة وعن الوطنية.

وهذا الإشكال شديد الحساسية لدى الكثير؛ إذ يخلط معظم الناس بين الأحكام على الوقائع وبين الخبر عن الوقائع، فإن تجددت لهم معرفة بوقائع إضافية تُغير من حكمهم تشككوا في الوقائع السابقة التي شاهدوها.

ولنضرب مثالًا لما نقول يزيده بيانًا:

لو حضرت مؤتمرًا لأحد سفراء دولة أجنبية فوجدت أحد المسئولين من بلدك يتعرض له بالإهانة، ثم تطور الأمر من الدولة صاحبة السفير بأن سحبت سفيرها، ثم نشأ صراع سياسي بين البلدين، وبدأت وتيرة الاتهامات تتزايد بسبب هذا الموقف، وتطور الأمر إلى أن نشبت حرب عسكرية بين البلدين وتقاتلت الجيوش.

إنك تحكم أن هذه الحرب بسبب إهانة السفير، فإن مضت الأيام وتبدلت الحكومات وظهرت الوثائق والدلائل، لتكتشف أن الصراع بين البلدين كان في حقيقته صراعًا على البترول - مثلًا - وأن موقف إهانة السفير هو فقط الستار الذي اتخذته الدولة الأخرى ذريعة لحربها، فهل تنكر الحرب أم تنكر ما شاهدت من واقعة إهانة السفير؟

إن الذي تغير هو حكمك وتفسيرك للحدث لا الحدث نفسه. هذا هو الفارق بين إعادة قراءة التاريخ، وبين التشكك

في كل وقائع التاريخ الضخمة الحاصلة بالفعل. إذًا فليس كل منقول مشكوكًا فيه؛ بل قد يكون تفسيرنا لبعض المنقول هو المشكوك فيه، إنه الفرق بين الاجتهاد والثبوت!

الأمر بعينه في قضية الأديان، فإننا لا نحتج على الأمم الأخرى بأن الإسلام دين صحيح لأننا مسلمون، أو لأننا أخبرنا عن صدق سيدنا محمد؛ إذ صدق الدين من عدمه قضية عقلية تقوم عليها براهين العقول، ولا يصح أن يتمسك فيها أحد على غيره بالتقليد، فحكم كل أمة على دينها بأنه الصواب يبقى كحكم يخضع لقوانين النظر والعقل، ولا مدخل للخبر والنقل في الحكم عليه بالصحة، نعم إن ثبتت صحته افتقرنا للنقل للوقوف على ما جاء به نبي هذه الأمة الذي لم ندركه ولم نسمعه، ففائدة الخبر - كما قدمنا - هي نقل المعارف لا إثباتها.

٣. شروط النقل:

لا يصدق عاقل كل خبر منقول بلا شروط ولا قيود، ومن الشروط التي وضعها المحدثون قديمًا للتوثق من المنقولات: «ألا يمكن في العادة أن يتفقوا على الكذب؟»، إننا أمام شرط لا يغفل عن السنن الاجتماعية في سلوك البشر وتأثيرها على أحاديثهم، فالأخبار التي تدخلها مبالغات - لأن العادة تقتضي هذا - وقف منها المحدثون موقفًا متشككًا - بل ورافضًا أحيانًا - ومن هذا الباب أخبار الملوك والدول التي تدخلها المبالغات والتهويلات؛

الأمر الذي حمل «ابن خلدون» على وضع وسائل أخرى للتوثق من أرقام الجيوش وحسابات خزائن الأموال في تلك العصور، وهو قياس نسبة ما كان للدولة من عمران وأحوال، إلى نسبة أموالها وخراجها وعدد جيوشها، وذلك أمر خارج عما نحن فيه الآن.

فالمقصود أن مثال الكاميرا الخفية الذي حكيناه وكانت خلاصته أن رجلًا يجد طائفة تجري خائفة في مقابلته، فيجري معهم مقلدًا لهم، فهنا قد وثق في خبرهم الضمني بأن ثمة ما ينبغي أن يُخاف منه.

والحقيقة أن مثل هذا الموقف هو مما يخرج عن هذا الشرط الذي ذكرناه وهو (عدم إمكان أن يتفقوا عن الكذب) إذ إن هذه الطائفة التي جاءت من جهة واحدة تجري تجاهك، هي طائفة يمكن بسهولة أن تتفق فيما بينها على الكذب، وكذا الأمر في أي خبر ينتهي إلى جماعة محصورة العدد.

والأمر نفسه الذي وقع في الأسطورة الشعبية هو الذي وقع في تجربة العيادة الذي ذكرناه في المقال الأول، حيث يستمر الرجل في القيام بعد خروج الممثلين وينقل هذه العادة للضيوف الجدد، فإن تتبعت منشأ الأمر عندهم وجدته ينتهي لطائفة محصورة توافقت على الأمر واتفقت.

وكذا الأمر في الشائعات، فإنها تنطلق وتنتشر، فإن تتبعت أصلها فإنه ينتهي عادة إلى طائفة محصورة يمكن تواطؤهم على

الكذب، أو حتى ينتهي لشخص واحد يكون هو الذي صنعها وأطلقها ونشرها (راجع القاعدة ٦).

فنحن لا نقبل تلك الأخبار المرسلة أو الشائعة بدون أن نعرف لحظة ميلادها ونشاهد خيوطها وننظر في ملابسات نقلها، فليست الكثرة وحدها ولا الصدق وحده يكفيان في قبول كل منقول.

٤. بين الوهم والحِسّ:

لا ندعي أن حواسنا تعمل في معزل عن مشاعرنا وحالتنا النفسية بل والبدنية؛ فالإنسان في حالات الإرهاق - مثلًا - يتوهم أشياء لا وجود لها، وقصة الشبح الذي يجري إلى جوار السائق في بعض الطرق الصحراوية يعرفها من داوم السفر ليلًا، ويفسرها الأطباء بأنها نتيجة الإرهاق مع الظلال والظلام؛ فيتوهم الإنسان بعض الخيالات؛ بل في حالات الغضب الشديد ربما تتوهم سماعك لبعض الكلمات من خصمك.

ولا نطيل في شرح حالات تقع بالفعل تؤثر على حواسنا فنتوهم ما ليس بموجود. فللحس شروط لصحة عمله، من حيث الضوء والوسط والحالة النفسية والبدنية (راجع القاعدة ٣).

فرؤيتك للأشياء لا نعول عليها كثيرًا إلا إن كانت في سياق ملائم؛ لذا نقف موقف التشكك في حكايات بعض ضحايا الحروب والمجازر في بعض التفاصيل التي قد ينقلونها في حالة الهلع التي أصابتهم، فهو قد يتوهم أن عدد الجنود الذين دخلوا

منزله - مثلًا - وقتلوا أهله عشرات، في حين تكون الحقيقة أنهم ثلاثة، ولكن حالة الهلع جعلته يتصور الأمور على غير حقيقتها.

أيضًا رواية الغطاسين لما يشاهدونه أو يسمعونه تحت الماء حيث يكون للأكسجين وقلته دخل في حصول الهلاوس، فضلًا عن أن وسط الماء وسط غير ملائم لصحة الإبصار التام لنا كبشر. ولكن يبقى الكلام في حال خلو الوسط من العوارض، وسلامة الحواس والبدن من الآفات، إن الأصل حينها هو أنك تثق في حواسك وتعتمد عليها بيقين!

لذا وقف المحدثون موقفًا دقيقًا من أحوال الحديث، وكيف حدّث الراوي به، وكيف سمع الكلام، وفي أي عمر كان، فلاحظوا أحوال الخرف والشيخوخة، ولاحظوا أحوال الزحام والتكدس، وغيرها من عوارض الحال، فلم يكتفوا بالنظر لصدق الراوي، حتى نظروا في الأحوال المصاحبة لحديثه استماعًا وإسماعًا.

٥. بين تبدل الحقائق والإخبار عن الحسيات:

لو قابلت متسولًا بثياب بالية فتصدقت عليه، فلما تركك أخبرك صديقك أن هذا المتسول المتنكر كان هو صديقك فلان الثري، إنك لا تشك في الواقعة الحسية التي وقعت، ولكنك تغير من حكمك على حقيقة هذا المتسول، والأصل في حياتنا أن الحقائق المُشاهَدة ثابتة على حقيقتها، فلا شيء يدعو مديرك في

العمل إلى أن يتنكر لك في ثياب امرأة تقابلك في الشارع.

ولكنَّ تبدُّل الأشكال والمظاهر جائز إن وُجِد الداعي لذلك، ومن الدواعي التي نؤمن بها كمسلمين: خرق العادة المعبر عنه بالمعجزات في زمان الأنبياء؛ إذ زمن الأنبياء زمن خرق للعادات، يخلق الله على أيديهم أمورًا خارقة للعادة كدليل على صدقهم.

ومن هذا الباب ما نؤمن به - كمسلمين - في قصة سيدنا عيسى - عليه السلام - فنحن لا نتشكك في الواقعة الحسية التي تناقلها الكثير من رؤية المسيح - عليه السلام - مصلوبًا، ولكننا نؤمن أن الله خرق له العادة وأُلقي الشبه على غيره حتى ظنوه هو وليس هو.

إن الخارق للعادة هنا هو مطابقة الشكل للشكل، لا تبدل الحقائق، وهذا الأمر من باب المعجزة عرفناه من القرآن الكريم، فالقرآن لم ينكر الواقعة الحسية التي هي الصلب، ولكنه أخبرنا عن أن ثمة حقيقة أخرى كانت وراء هذا البدن المصلوب، وإيماننا بهذا الخبر هو فرع من إيماننا بصدق نبوة سيدنا محمد ﷺ، فكل من لم يؤمن بنبوته - من أهل اليهودية أو المسيحية - له أن يظل متمسكًا بما شاهده أجداده من صلب المسيح - عليه السلام - أما المسلمون فصح عندهم الخبر بحصول المعجزة وتبدل الأشكال، والزمان زمان معجزات.

***

النقد التاريخي للنقل

إذا كان نظرُنَا فيما سبق للناقل ودققنا في تاريخه وقارنا بين مروياته؛ فإن هناك ميولًا إنسانية لا ينبغي أن نهملها:

ما الذي يضمن لنا أن الناقل لخبر لم يتزيد فيه لمصالح شخصية أو معتقدات دينية، أو لم يكتم بعض ما يعرف لأغراض سياسية أو مخاوف من بطش الجماهير؟

ألم يقل سيدنا أبو هريرة فيما رواه البخاري: «حفظت من رسول الله - ﷺ - وعاءين - يعني قدرًا من العلم - ، فأما أحدهما فبثثته - أي نشرته - وأما الآخر فلو بثثته قُطع هذا البلعوم» أي سيُقتل لو فعل.

ألم يشهد التاريخ الإسلامي صراعات دموية على الحكم، وانقسم المسلمون لسنة وشيعة يبدّع بعضُهم بعضًا وربما يُكفِّر بعضُهم بعضًا، حتى بات لكل فريق منهم مروياته التي تكاد تشكّل دينًا مختلفًا تمام الاختلاف عن الآخر؟

ألم تُكتب كتب السنة في العصور العباسية التي كانت خصمًا للعصور الأموية، فتضمنت مثالبهم وجرائمهم، ولو كان الأمر على العكس لتضمنت فضائلهم ومحاسنهم؟

يسلك المؤرخون في العصر الحديث بإزاء هذه الإشكالات

مواقف متشككة، فيرون أن الراوي متهم حتى يثبت صدقه، ولا سيما إن وجدت قرائن خارجية تقوي هذا الاتهام، كأن يروي في العصر العباسي حديثًا في فضائل سيدنا عبدالله بن عباس (جد الخلفاء العباسيين)، فإن هذه تهمة تحتاج إلى الدفع، ولا يكتفون بـ(لهجة الصدق) في حديثه حتى تندفع عنه التهم وتقوم له الشواهد.

بداية ينبغي أن نفرق بين السكوت والتزيّد؛ فهما أمران لا يتساويان وإن كانا غير مرضيين عادة، إلا أن التزيد قبيح قطعًا؛ لأنه كذب حقيقي وافتراء، أما السكوت فهو كتمان فقط وامتناع عن البيان، فليس كذبًا، بل احتفاظ ببعض الحقائق، الأول لا شك يجعلك تتصور الحقيقة على خلاف ما هي عليه، أما الثاني ففقط يجعلك لا تدرك الصورة كاملة.

فإن كان الممتنع عن الكلام يعتقد فائدة السكوت، وكان الخبر مما لا يتعين عليه نقله هو دون غيره؛ هان الأمر كثيرًا.

وكيف نظن أن النبي - ﷺ - يكتفي في نقل الشريعة العامة التي تهم الجميع ببثها إلى شخص واحد بحيث لا يعلمها سواه، ولا ينقلها غيره؟!

ولا تظن أن هذا يجعلنا نرفض رواية الواحد من الصحابة إذا انفرد ولم يخالفه غيره؛ لأنه ما انفرد إلا من ناحية التنصيص، وإلا فقد كانوا يحدثون بمرأى ومسمع من بعضهم البعض ولا يكذِّبون بعضهم؛ بل كان سكوت الباقي بمثابة إقرار ضمني

بصحة ما يقوله؛ لذا كانوا يستنكرون ما لم يسمعوه ولم يعرفوه.

روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: «كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى - الأشعري - كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعت، فقال: «ما منعك؟».

قلت: «استأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله - ﷺ - : «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع»، فقال عمر: «والله لتقيمن عليه ببينة»، أمنكم أحدٌ سمعه من النبي ﷺ؟».

فقال أُبي بن كعب: «والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم»، فكنتُ - القائل أبو سعيد الخدري - أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمرَ أن النبي - ﷺ - قال ذلك».

فهذا حديث في آداب الاستئذان لم يعلمه سيدنا عمر وغاب عنه فاستنكره، ولم يحدِّث به نصًّا سوى سيدنا أبي موسى الأشعري أولًا، فتشكك سيدنا عمر حتى طلب عليه البينة، فوجد الأنصار يعلمونه حتى أصغرهم سنًّا!

فالروايات لم تكن بلا رقيب ولا حسيب، فلا يقال إننا نعلم قطعًا وجود منافقين بين الصحابة، فما المانع أن يكونوا حدثوا بأحاديث كذب عن النبي - ﷺ - ؟ فإن الصحابة - وقد أعلمَ النبي، ﷺ، سيدنا حذيفة بأسماء المنافقين وأعلمَ سائر الصحابة بعلاماتهم حتى كانوا يميزونهم ويعرفونهم - ما كانوا ليتركوا

أي شخص يتحدث عن النبي - ﷺ - ما لم يكونوا واثقين فيه ويعلمون من قرائن الأحوال صدقه وديانته.

روى البخاري وغيره عن سيدنا كعب بن مالك في قصة تخلفه عن غزوة تبوك، قال: «فكنْتُ إِذَا خرجتُ في الناس بعد خروجِ رسول اللهَّ - ﷺ - فطُفْتُ فيهم أحزَنَنِي أَنِّي لا أرى إِلا رجلًا مَغْمُوصًا عليه النفاقُ - أي متهم به - أو رجلًا ممنْ عَذَرَ اللهُ مِنَ الضعفاء».

فهذا سيدنا كعب - وهو ممن زكّاه الله في القرآن - يخبر أن أعيَان المنافقين كانوا معروفين عندهم، مطعونًا فيهم، وكان المُشاهَد من أحوالهم وتخلفهم عن النبي - ﷺ - في الغزوات والصلوات ما يدل على نفاقهم وقلة ديانتهم، فكيف يُظن أن مثلهم يمكن أن يتصدر للرواية عن النبي - ﷺ - دون أن ينكروا عليه ويمنعوه!

بل حتى إن فعل، أو فعل غيره، فما كانوا ليتركوه إلا إن وافق ما يقول ما علموه عن النبي، ﷺ.

وأمر آخر، إن من غلب على الظن عدالته وصدقه، إذا حدث بحديث واحد - لا يعارضه شيء من أصول الشريعة - فإن نسبة ثبوته أعلى من نسبة رده؛ إذ ترجح الوجود بخبر الصادق، فيكون رده بلا مسوغ تركًا للاحتمال الأقوى بلا داع.

فلا يقال إن سكوت سيدنا أبي هريرة حجة على التشكك

في الموجود بين أيدينا من السنة، وإنما أردت فقط أن أنبه إلى أن الشريعة لا يُتصور اندراس شيء منها فقط لتوقفه على خبر شخص واحد صادق، فليس حديث الصادق كسكوته من كل وجه، بل حديثه إن تحدث تحتف به الشواهد على صدقه، وسكوته تحتف القرائن على عدم تأثيره في معرفه الشريعة.

وقد أخبر النبي - ﷺ - أصحابه بأمور ليست من الشريعة، وإنما من أمور الغيب، تحذيرًا لهم، وتأنيسًا لقلوبهم، وهي أمور لا محالة واقعة، فلا ينفع العلم بها في منع وقوعها، ولا يضر نسيانها إن وقعت، فما علينا إلا الاحتكام للشريعة حينها.

روى أبو داود وغيره عن سيدنا حذيفة، قال: قام فينا رسول الله - ﷺ - مقامًا، فما ترك شيئًا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدَّثه، حفظه من حفظه ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء، وإنه ليكون منه الشيء فأعرفه، فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه ثم إذا رآه عرفه، ثم قال حذيفة: ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوه، والله ما ترك رسول الله - ﷺ - من قائد فتنة إلى أن تنقضي الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة فصاعدًا إلا قد سماه لنا باسمه واسم أبيه وقبيلته».

فمثل هذه الأحاديث التي أخبر فيها النبي - ﷺ - عن الفتن التي تقع والاقتتال الذي سيكون، هي أمور واقعة لا محالة؛ لأنها من قضاء الله، فنسيها بعض الصحابة، فكانت إذا وقعت تذكروا

ما حدثهم به.

فنسيان مثل هذا لا يضر في أصل الشريعة، وغالب الظن أن قول سيدنا أبي هريرة المذكور منذ قليل كان في مثل هذه الأحاديث، فإن كتْمَ العلم الذي هو شريعة ودين حرام قطعًا، وإذا رأى العالِمُ الناسَ اتفقوا على باطل، وكان عنده علم وجب عليه أن يبثه، فكيف يتصور من مثل سيدنا أبي هريرة - وهو من هو زهدًا وورعًا وديانةً - أن يكتم الشريعة، إنما سكت عن تسمية أسماء الأمراء الذين أخبر النبي - ﷺ - أنهم سيقودون الفتن ويسعون في الأرض فسادًا، فرأى سيدنا أبو هريرة أن تسميتهم لن تنفع شيئًا، فما قضاه الله كائن، فمثل هذا يسعه السكوت عنه، والباطل بيِّن، والظلم لا يحتاج لدليل.

أما التفرقة بين السنة والشيعة، فلم يفرق علماؤنا في قبول رواية الرجل بناء على مذهبه العقدي ولا الفقهي؛ بل العبرة بصدقه وكذبه، فإن وجدنا في كلامه الصدق رووا عنه ولو كان على غير مذهبهم، وفي الصحيحين من الرواية عن الشيعة عدد لا بأس به!

أما ما ذكروه من الشك في الرواة واتهامهم لوجود مصلحة؛ فمنهج لا نرضاه، ذلك أن فرض سوء الظن في الجميع إذا لاحت مصلحة متوهمة يؤدي إلى سقوط المعارف كلها!

ما الذي يجعلك ترضى أبحاث الأطباء والدراسات العلمية

التي تُنشر في مجال الدواء والصحة وثمة احتمال أن يكونوا متواطئين مع شركات الدواء لترويج منتج أو التشنيع على منتج منافس؟

إن التوثق مفيد، ولكن الإنصاف يقتضي ألا نتهم إلا مع وجود قرينة، ومجرد سوء الظن بالناس لا يُعتبر قرينة!

لهذا كانت قرائن المُحَدِّثين أعدل في القبول من قرائن المؤرخين؛ إذ إنها تعتمد على النظر الكلي لحال الراوي - لا خصوص رواية واحدة - فإذا اطرد صدقه، ووافقه غيره؛ فقد ترجح جانب الصدق على جانب الكذب في حديثه، أما قرينة المؤرخين، فهي مجرد سوء ظن لم يقم أي دليل على رجحان جانبه!

وقد كان لابن خلدون محاولة في وضع منهج للتوثق من الأخبار التاريخية، نراها أفضل من منهج الشك هذا، فابن خلدون يطرح نظريته بالنظر في السياق، حيث يرى أن المؤرخ ينبغي عليه أن يحاكم الواقعة التاريخية بالنسبة لسياقها، ثم بالتحليل الموضوعي لحيثيات الصدق والكذب فيها.

فمثلًا إذا نقل المؤرخ أرقامًا هائلة عن دخل دولة هارون الرشيد - مثلًا - وما كان في خزائنه من أموال عظيمة، فقبل أن نحكم على هذا الرقم وهذا النقل التاريخي بالمبالغة ينبغي أن ننظر إلى الواقع الخارجي، هل كانت الدولة في عصره تحتمل مثل هذا الثراء؟ فيحسب مساحات الأراضي، وحركة التجارة، وقوة الدولة عالميًّا، ويستدل بآثارهم المادية الدالة على وفور

الإمكانيات والثراء.. إلخ، فيحاكم المعلومة إلى ظروفها لا إلى ظروفنا، فقد نستكثر رقمًا بالنسبة لزماننا وأحوال دولتنا، في حين أنه بالنسبة لعمرانهم ودولتهم منطقي مقبول.

فهذا أقرب للنقد الموضوعي للخبر، وهو قريب مما تكلمنا عنه من منهج الأحناف من النظر إلى القرائن الخارجية، ومن نظر المحدِّثين لمطابقة المعنى للمشهور من سنة النبي - ﷺ -، وسيأتي لهذه القضية مزيد بيان عند الكلام على مضمون الخبر المنقول.

* * *

كيف تنتقل إلينا المعارف؟

لو أخبرتك بأن تبلغ مديري في العمل بـ«أني لن أستطيع القدوم اليوم للعمل بسبب إصابة في ركبتي»، فإن هناك طريقتين لنقلك لهذا الخبر للمدير، **الأولى**: أن تقول له نصًّا ما قلتُه لك: «علاء يقول: إني لن أستطيع القدوم اليوم للعمل بسبب إصابة في ركبتي»، ويمكنك أن تنقله إليه بالمعنى، وبالتأكيد لن ألومك إذا كان استيعابك ونقلك للمعنى سليمًا غير مخل، بأن قلت مثلًا: «علاء أصيب في قدمه؛ فهو يعتذر عن عدم القدوم اليوم للعمل»، فألفاظي ليست مقصودة لذاتها، والمعنى الذي أردته هو المقصود، وأنت قد قمت بنقله جيدًا.

هذا في الحقيقة هو ما يحدث بالنسبة لنا في معارف الشرع، فبعض ألفاظ النبي - ﷺ - حرص الصحابة على نقلها باللفظ إذا وجدوا أن اللفظ مقصود، كألفاظ الأدعية والأذكار وصيغة التشهد والأذان، وبعضها علموا أن المعنى هو المراد، فتصرفوا في الألفاظ، فما بين دقيق الفهم وبين واهم فيه، ولهذا تفصيل سيأتي في محله إن شاء الله.

إلا أن «المعاني» التي نُقلت إلينا ليست على مرتبة واحدة في طريقة النقل، فبعضُ ما نُقل لنا معناه دون لفظه **لم ينقل لنا نقلًا**

شائعًا كثيرًا حتى نأمن من أن يكون فهم واحدٍ يتطرق الاحتمال لصواب فهمه؛ فبقي النظرُ في مدى إصابة الناقل لفهم المعنى، ومقدار إجادته في تأديته بطريقته إلينا.

والبعض الآخر: **شاع نقله واستفاض**، فحصل بهذه الاستفاضة الأمن من أن نعتمد على فهم رجل واحد أو رجلين، بل ارتفع الاحتمال عن أن يكون المعنى فُهم خطأً إذ نقل الكثيرون هذا المعنى بعينه بأساليب شتى.

وفيما يأتي بيان كلٍّ:

١ .المعنى الذي لم ينقل نقلًا شائعًا كثيرًا:

إننا حينها نعتمد تمامًا على مقدار فهم الناقل وحسن استيعابه للكلام أولًا، ثم حُسن بيانه له ثانيًا، فكان الاعتماد الأكثر على ضرورة توثقنا من صحة فهم الراوي، وقد تكلمنا على طريقة التوثق في هذا النوع في مقال فهم الراوي فارجع إليه.

فلنبدأ الكلام على القسم الأول، وهو:

٢. المنقول إلينا بمعناه الذي نقله الجمع الكثير:

فمثال هذا القسم «شجاعة سيدنا علي»، هو «معنًى» قد استفاض ونُقل إلينا لا في صورة لفظية؛ بل بمجموع وقائع ومواقف عديدة ظهرت فيها شجاعة سيدنا علي وصموده في وجه العدو مع قلة العدد وتوافر أسباب الخوف، وما قصة مبيته في فراش النبي - ﷺ - إلا أحد أوجه هذه الشجاعة،

وكذا ثباته في غزواته مع الرسول صلى الله عليه وسلم مع قلّة من معه، ومع ذلك لم ينقل لنا الرواة قولًا واحدًا يقول لنا نصًّا: «علي شجاع»؛ بل نقلوا مواقف وأحداثًا وأقوالًا تدل على ذلك، عرفنا بمجموعها اشتراكها في معنى «شجاعة سيدنا علي»، فهي مشاهد متتابعة أفادت معنى لاشتراكها فيه، وهذا بعينه هو ما يدور في فلكه المنهج الاستقرائي الذي يُعتمد عليه في مجال العلوم المادية، حيث يربط بين وقائع مشتركة في أمر، ليحكم على الصورة الكلية بحكم يشملها يدل على هذا الأمر.

فإن قال معترضٌ: قد مرَّ بنا أننا نفرق بين نقل الحكم وبين الخبر الحسي، وفرقنا بين قول القائل: «سعد زغلول وطني» وبين قولنا إنه فعل كذا، فالأول هو وجهة نظر الناقل الذي نسميه الآن حكمًا، والثاني هو المشاهدة الحسية، وقلنا إننا نعتمد على الثاني دون الأول، فما بالنا الآن نعوِّل على حكم الناس، ونقول إنهم نقلوا إلينا المعنى دون اللفظ، وهل هذا المعنى إلا حكمهم وتصورهم على الأشياء؟ فما بالنا نصدقهم الآن ونعتمد على حكمهم؟

فالجواب: أن هذا النقل للمعنى ليس نقلًا للحكم أو للـ«المعنى» في ذات نفسه، أي إن الناس لم يخبرونا لفظًا بقولهم: «سيدنا علي شجاع»؛ بل المقصود أنهم نقلوا إلينا مجموعة وقائع حسيّة تشترك في المعنى، يستطيع العقل بسهولة مشاهدة هذا المعنى واضحًا في ثنايا كل خبر!

ولنضرب مثالًا لما نقول: عندما أخبرك أن زيدًا خرج عليه لصوص فلم يفر منهم وتعارك معهم، ويخبرك عمرو أنه كان في رحلة مع زيد وكاد عمرو يغرق لارتفاع الموج فقذف زيد بنفسه في البحر وأنقذ صاحبه، وتخبرك فاطمة أن حريقًا شب في العمارة التي يسكنها زيد فاقتحم النيران وأنقذ أولاد جيرانه..

فإن هذه مجموعة أخبار عن أحداث حسيّة، ولكنك تجد معنى الشجاعة والبطولة واضحًا في كل واقعة، ومشتركًا في الجميع ومتكررًا.

فإذا كثُرت عندك هذه الأخبار من أشخاص كثيرين لا يُتصور في العادة اتفاقهم على الكذب، وقع في نفسك يقينا أن زيدًا رجل شجاع، فهم قد نقلوا لك الحكم ضمنًا لا نصًّا.

فهذا ما نقصده بالنقل بالمعنى، وهو في الحقيقة راجع إلى النقل الحسي؛ بل لو شئت قلت: إن النقل الحسي في الحقيقة هو نقل للمعنى!

فالوقائع الحسيَّة لا تراد لذاتها، وإنما لما تضمنته من معانٍ.

ومن هذا الباب - أعني باب النقل بالمعنى المنقول بكثرة - معظم صور الإجماع الواقعة في الشريعة الإسلامية، ولنوضح مفهوم الإجماع أولًا، فإن هذا المصطلح قد بات مُشكلًا في تصوره في هذا الزمان.

فالإجماع في الحقيقة هو اتفاق «المجتهدين» على حكم فقهي،

كاتفاقهم - مثلًا - على أن الخلّ لا يجوز التوضؤ به، فإن هذا الأمر لو طلبت دليله من القرآن أو السنة، لم تجد نصًّا صريحًا يدل عليه، وغاية ما تجد إشارات يتطرق إليها الاحتمال في الفهم كقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الانفال:١١]، فقد نصَّ على أن الماء أداة للطهارة، ولكن كونه أداة لها، لا يمنع من أن يكون غيره كذلك، ومع ذلك لا يختلف أحدٌ في أن الخل لا يجوز الوضوء به، فكأن المعنى المنقول هنا هو «حكمٌ»، لا نصٌّ يقول لنا: «لا يجوز الوضوء بالخل»، ولكن هذا الحكم هو من شريعة النبي - ﷺ - قطعًا.

فإن قيل: ما الذي يمنع أن يكون هذا اجتهادهم، واجتهادهم لا ينسب بالضرورة لشريعة النبي، ﷺ؟

فالجواب: دلَّ على ذلك أمران:

الأمر الأول: العادة، فإن العادة تمنع اتفاق المجتهدين مع اختلاف عقولهم وبلادهم وأزمانهم، مع وجود المُسوِّغ والاحتمال العقلي المجوِّز لإمكان الذهاب لهذا الرأي - من حيث الاحتمالات فقط - ومن تتبع اختلافات الفقهاء وجد أنهم اختلفوا في أمور لا يظن من لم يطلع على الفقه أنهم اختلفوا فيها، كشروط الصلاة، وصيغة الإقامة، وكثير من شروط الوضوء كالنية والترتيب، وهذه أمور الأقرب للنفس ألا تقبل الخلاف فيها، ومع ذلك اختلفوا!

فإذا كان هذا حالهم، ثم وجدناهم فجأة اتفقوا على أمر وتركوا كل الاحتمالات الأخرى، علمنا أنهم ما اتفقوا إلا لوجود معنى منقول عن النبي - ﷺ - بمعناه دون لفظه: أن الخلَّ ليس بأداة للوضوء.

وقد شبَّه بعض العلماء هذا بمثال يقرِّب الأمر للأذهان، وهو أنك لو دخلت مدينة لأول مرة في حياتك، فوجدت أن الساعة إذا جاءت التاسعة صباحًا، ترك كل أهل المدينة ما معهم وقاموا وقوفًا لدقيقة ثم يجلسون، إنك تجزم أن الأمر ليس بصدفة، وإنما هو قانون أو دين عندهم أمرهم بذلك ولو لم تعلم نصَّه.

فإن قيل: لكن في مثالك هناك احتمالات أُخر غير أن يكون الذي شرع لهم هذا هو النبي - ﷺ - إذ ربما يكون حملهم عليه ملِكٌ أو أمير، ألم يفعل ذلك بنو أمية ويحملوا الناس على أمور كثيرة قهرًا، كقضية ولاية العهد للأبناء؟

فالجواب: نعم، يمكن أن نوافقك على هذا فيما للسلطة والسيف فيه مجال، ولكن بشرط أن يكون هناك احتمال لما تقول، ومع ذلك فلن نعدم صادعًا بالحق ولو على رقبته، أما أن يقع هذا في أمور العبادة التي لا مصلحة تعود على حاكم فيها - كالوضوء بالخلِّ - فالعادة تمنع مثل ذلك، بل العادة تشهد بعكس ذلك، إذ ما تزال أمة الإسلام لا تخلو من صادع بالحق مدافع عن الدين ولو سال دمه في سبيل ذلك، وما يزال الحكام يحرصون على

الظهور بمظهر الحريص على الدين - ولو مداهنة - حرصًا على سلطانهم، واستمالة لقلوب العامة.

ولو كان للسلاطين هذه القدرة التي يتوهمها المعترض على طمس الحقائق، فمن أين عرفنا فضائل سيدنا علي وتفاصيل الظلم الذي تعرض له آل البيت، وقد كانت السلطة المطلقة في يد بني أمية لما يقترب من القرن من الزمان؟!

أما الأمر الثاني الذي يدل على نسبة ما أجمعوا عليه إلى شريعة النبي - ﷺ - فيحتاج لتقديم مقدمة:

إذا قال لك زيد: إذا اتفق عمرو ومحمد وعلي وأحمد على أمر، فهو قولي.

فإن اتفقوا على شيء بعد ذلك، ولم ينسبوه لزيد، جاز لك أن تقول: هذا قول زيد؛ لأنه التزم بقولهم حال اتفاقهم.

ومن هذا الباب الإجماع؛ فقد صحَّ عن النبي - ﷺ - عدة أحاديث، قال فيها نصًّا: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» [رواه ابن ماجه]، وقال في بيان الحق: «ما عليه أنا وأصحابي» [رواه الترمذي]، وقال: «من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة - أي عهد - الإسلام من عنقه» [رواه أحمد وأبو داود]، وهي كلها «نصوص» تفيد بمجموعها أن الحق والهداية في موافقة مجموع المؤمنين، وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ

﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [سورة النساء: ١١٥]، دل على أن للمؤمنين سبيلًا مشتركة تجمعهم، وجعل مخالفتهم معصية، وليست المعصية سوى مخالفة ما جاء به النبي، ﷺ.

فهذان أمران دالان على أن اتفاق العلماء على أمر هو في الحقيقة منسوب لشريعة النبي - ﷺ - بمعناه دون لفظه.

فإن اعترض قائل بأن ما ذكرتَ من الأدلة آخرًا اشترَطَ اجتماع الأمة دون خصوص العلماء، فلمَ خصصته بالعلماء فقط؟

فالجواب أن الشرع قسَّم الناس إلى فئتين: أهل ذكر - وهم العلماء - وغيرهم، وأوجب على غير أهل الذكر سؤال أهل الذكر عند عدم معرفة حكم، فقال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة النحل:٤].

فكان مجموع حال الأمة في اعتبار الشرع منقسمًا إلى قسمين لا ثالث لهما: سائل ومسئول، أو أهل ذكر وغيرهم، أحدهما فرضه السؤال والثاني فرضه الجواب، فكان جواب الجاهل غير معتبر شرعًا.

فمن ضرورة هذا أن ثمة قولًا واحدًا فقط هو المعتبر عند الشرع، وهو قول العلماء، فإذا تكلم الآخرون في بيان الدين كان قولهم مخالفًا لمراد الشرع.

فإذا علمنا أن قول العلماء فقط هو المعتبر عند الشرع من مجموع كلام أفراد الأمة، ثم وجدنا خبرًا من النبي - ﷺ -

يقول: إن الأمة لا تجتمع على ضلالة، فالمقصود بالأمة هنا هي الأمة الملتزمة بقول الشرع في سؤال أهل الذكر، أو بعبارة أخرى أن المقصود باتفاقهم: الاتفاق المأذون به الموصوف بالحق، لا الاتفاق الذي فيه باطل.

ولنوضح الأمر بمثال: إذا كانت عندك مجموعة من الناس، ولنسمها المجموعة (ج)، هذه المجموعة مكونة من: (زيد وعمرو وأحمد ومحمد وعلي وعبدالله)، هذه المجموعة أرسلها ملك لمفاوضة عدو على عدة أمور، فانتحى الملك بزيد وألقى إليه بعض الصلاحيات ولنسمها: «١» و«٢» و«٣» و«٤»، ثم انتحى بعمرو وأعطاه بعض الصلاحيات ولنسمها: «١» و«٣» و«٥» و«٦»، ثم قال الملك للمجموعة كلها: لا يتفاوض مع العدو سوى زيد وعمرو، والباقي إنما هم مستشارون وأعوان، فإن أردتم اتخاذ قرار مصيري يتعلق بالأرض - مثلًا - فلا بد من اجتماع صلاحياتكم، فما تفرد به واحد منكم فهو خارج عن صلاحيتكم في هذا الأمر.

ثم ذهبت هذه المجموعة للتفاوض، ثم أرسل الملك للعدو يخبره أن الذي له صلاحية التفاوض معك فقط هما زيد وعمرو، فإن تعلق الاتفاق بالأرض مثلًا، فلا يمكنك الثقة إلا بما اتفقوا عليه، فإن المجموعة «ج» لن تخرج عن قولي.

إن هذا يكون مشروطًا بديهة بأمرين: الأول التزامهم بتعليمات الملك، ومنها ألا يتكلم سوى زيد وعمرو.

والثاني: أن مقصوده في التفاوض بشأن الأرض لن يتحقق إلا بالصلاحيات «١» و«٣»؛ لأنها هي التي يتفق فيها زيد وعمرو، فإن تكلم عبدالله مثلًا، فإن هذا لن يكون قطعًا مراد الملك.

فهذا مثال يوضح أن العبرة في الإجماع - المُعبِّر عن شريعة النبي - إنما هو للعلماء المأذون لهم بالجواب، لا غيرهم ممن هو مأمور بالسؤال.

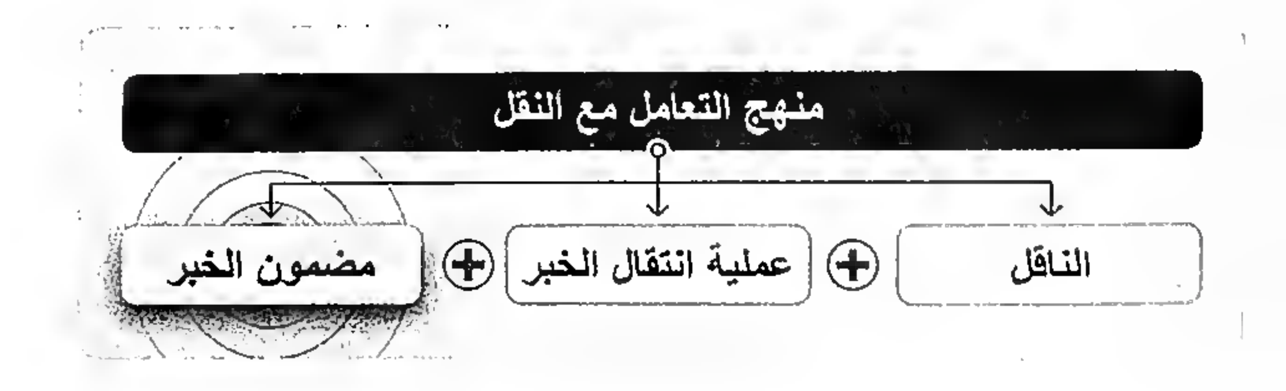
* * *

٣ - المنقول

هل كل المنقول مقبول؟

فيما مضى قسمنا عملية انتقال الخبر إلى ثلاثة عناصر: الناقل، وعملية النقل، ومضمون الخبر المنقول نفسه.

وتكلمنا باختصار عن كيفية التوثق من الناقل، ونظرنا فيما يحدث أثناء عملية الانتقال من إمكان تحريف معنى، أو سوء فهم، أو تدخل خارجي، وبقي الكلام في العنصر الأخير وهو الخبر المنقول نفسه.



ليس كل ما نُقل على لسان صادق مقبول، فلو أخبرك صديقك الذي لا يكذب أنه رأى جارك ليلًا يسير في الهواء، فخرج من شرفة بيته وسار في الهواء إلى أن بلغ البيت المجاور ثم عاد مرة أخرى لبيته.

إنك تحكم يقينًا بخطأ صديقك، وأنه ربما توهم شيئًا أو اختلط عليه الحلم بالواقع، بل قد تعتبرها كذبته الأولى عليك؛

وذلك ببساطة لأن الإنسان لا يمشي في الهواء!

ولكن إن علمت أن جارك يعمل مهرجًا في السيرك ويسير على الحبل، فإن رفضك السابق لخبر صديقك لا يكون بهذه القوة، فقد ظهر لك احتمال أنه مدَّ حبلًا بين البيتين لم يره صاحبك وسار عليه ليلًا كأحد التدريبات المتهورة التي هو مولع بها، أو ربما لسرقة منزل الجيران.

إن جزءًا من حكمنا على الأشياء إنما يستند في الحقيقة إلى معارفنا المُسبقة، فالعقل لا يعمل في معزل عن تجاربه وثقافته.

فلو كنت مثلًا من المشتغلين بالتصوف، ومولعًا بالكلام على الكرامات والأولياء وقصص خرق العادة التي اشتهروا بها؛ ربما سبق إلى ذهنك أن جارك هذا رجل صالح ذو كرامات.

وإذا كنت مشتغلًا بالطب النفسي وبقضية الهلاوس البصرية؛ ربما غلب على ظنك أن صديقك يعاني من بعضها.

وهكذا فإن الكثير من معارفنا في الحقيقة محكوم بثقافتنا وتجاربنا، هذه حقيقة لا بد أن ندركها قبل الحكم على كلام ما بالقبول أو الرفض.

فإذا أضفنا لهذه الحقيقة البعد الزماني واختلاف ثقافة الإنسان باختلاف زمانه زاد الأمر تعقيدًا.

فلو كنت من أهل القرن الخامس عشر مثلًا، وأخبرك صديقك بأنه سيأتي على الناس زمان يسافرون فيه من القاهرة إلى

مكة في ساعة ونصف، فإنك تحكم عليه بالخيال الجامح.

والأمر على العكس، فلو أخبرت ابنك الصغير اليوم أن الجنيه المصري كان يشتري اللحم والحلوى، ويُدفع به إيجار المنزل ويفيض؛ لما صدقك، ولحكم عليك بأنك تخترع القصص.

وهكذا يقف الزمان بدوره كأحد عوامل ثقافة الإنسان؛ إذ ليست المعارف سوى ما سمح به زماننا الذي عشناه.

إذًا فلكي نحكم على خبر عن النبي - ﷺ - ينبغي ألا نسلط عليه معارفنا الضيقة لنحاكمه إليها؛ إذ الوحي يمتد عبر الزمان ويتجاوز حدود معرفة الإنسان.

بل لو علمت أن الكثير من تصوراتك عن الشريعة نفسها ربما يكون محرفًا أو مشوهًا بسبب فساد الثقافة العامة أو خطاب ديني منحرف؛ فإنك لا تستطيع حتى محاكمة الخبر لما تظنه من مقاصد الشرع أو أصولها الكلية.

ولكن هذا لا يعني عدم قبول النظر والنقد مطلقًا، وقد مرَّ بنا منهج الأحناف في التعامل مع احتمالات فهم الراوي الخاطئة للحديث أو سوء البيان منه عن المعنى الذي فهمه من النبي؛ ﷺ.

ولكي يكون كلامنا على مضمون حديث ما كلامًا علميًّا ينبغي علينا تقسيم معارفنا إلى ثلاث دوائر رئيسة:

١. دائرة العقل.

٢. دائرة العادة.

٣. دائرة الشرع.

ولا بد من فهم الحدود الفاصلة بين كل دائرة من هذه الدوائر الثلاث؛ حتى لا نقع في الخلط بينها، وهو ما نشاهده كثيرًا في هذا الزمان.

١ .دائرة العقل:

في الحقيقة هذه الدائرة ترجع لمعنى واحد هو معنى (عدم التناقض)، والتناقض هو اجتماع وجود الشيء وعدمه في الوقت نفسه، فالوجود هو سلب للعدم، والعدم هو سلبٌ للوجود، فعندما أقول لك: «إني موجود ولست بموجود في اللحظة نفسها وفي المكان نفسه»؛ فهذا ما نسميه بالتناقض، وهو ما لا يقبله العقل في كل زمان وبدون معارف مسبقة؛ بل لو تخيلنا إنسانًا سُلب جميع معارفه سوى قدرته على التفكير وطلبنا منه أن يقتنع بأن الشيء الواحد يمكن أن يكون موجودًا ومعدومًا في اللحظة نفسها؛ فإنه لن يصدقنا قطعًا، ولن يشك لحظةً في استحالة ما نقول.

هذا هو ما نسميه مبدأ (عدم التناقض)؛ أي استحالة اجتماع الوجود والعدم على الشيء الواحد من جهة واحدة.

أما حكمك بأن الإنسان لا يطير، أو أن الأرض ثابتة أو متحركة، فإنما هي في الحقيقة أحكام ترجع إلى دائرة العادة، فلا بد من سبق معارف وتجارب حتى نصل إلى هذه الحقيقة أو تلك، فلو أحضرنا نفس الرجل السابق وسألناه: هل الإنسان

قادر على الطيران؟ لن يجزم ما لم يحاول بنفسه.

ولكن أشد المعارف قِدمًا في نفوسنا هي أقربها إلينا حتى نتصور فيها البداهة أو أنها عقلية، وليست كذلك.

وهذا لا يعني بالضرورة عدم صحتها، ولكن يعني نسبيتها؛ أي لولا أننا لم نشاهد إنسانًا يطير بنفسه في الحقيقة لما جزمنا باستحالة هذا، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الأمر لا يمكن أن يتصور فيه العكس!

ألا يمكن أن تحدث طفرة في جينات الإنسان فتجعله يطير؟ أو يطرأ على قوانين الجاذبية تغير ما فيستطيع الإنسان أن يسبح في هواء الأرض؟

بالتأكيد أنا لا أعتقد الآن أن الإنسان يطير، ولكني أريد أن أفرِّق بين دائرتين من المعرفة يُتوهم أن لهما نفس القوة، وليس الأمر كذلك؛ أعني حكمك بأن الشيء لا يكون موجودًا معدومًا في الوقت نفسه، وحكمك بأن الإنسان لا يطير.

الأول نسميه حكمًا عقليًّا، والثاني نسميه حكمًا عاديًّا.

٢. دائرة العادة:

فالحكم العادي، أو لنقل (دائرة العادة): هي كل معرفة مستمدة من التكرر في الوجود أو التجربة الإنسانية.

فالشمس تطلع من المشرق؛ لأننا لم نشاهدها إلا هكذا منذ وجود الإنسان على الأرض.

نعم، قد يمدنا العلم الحديث بتفسير لبعض الظواهر، إلا أنه لا يضمن لنا استمرار تلك الظاهرة إلى الأبد، سواء تغيرت بقانون آخر أو بعارض يعرض عليها من تغيرات الكون المستمرة، ليس هذا ما يعنينا الآن.

إذًا فالعادة دائرتها مقصورة على المعرفة الإنسانية الشخصية، وفي أحوال قليلة تشترك فيها البشرية - عندما تتناقل المعارف وتتشارك فيها - وإلا فالغالب أن الإنسان عدو ما يجهل، وما أكثر ما يجهل!

٣. دائرة الشرع:

أما هذه الدائرة فأصعب الدوائر تصورًا؛ ذلك أن الناس يخلطون بينها وبين ثقافتهم الموروثة، ولم يُدرك الكثير أن الشرع جاء ليغير التصورات، ويعيد الحكم على الأشياء حكمًا اعتباريًّا، ولنمهد لذلك بمثال:

إن فكرة (الجنسية) مثلًا فكرة حديثة نسبيًّا على الإنسانية، وكان البديل لها قديمًا هو (النسبة)، أي إن الإنسان يُنسب لمحل ميلاده أو إقامته ولو لفترة؛ لذا تجد الرجل الواحد في التراث تتعدد نِسبه، فيقال: «المكي المصري»، أو «المصري الشامي»؛ بل بعض علماء مصر لما ذهب إلى العراق نُسب هناك بالمصري، ولما عاد إلى مصر نسب إلى العراق فقيل: «العراقي» لمكثه هناك فترة من عمره.

هذه النِّسب - إذًا - لا علاقة لها بقضية (الجنسية) التي يُشترط فيها أمور كجنسية الأب أو الأم أو كليهما، أو مضي فترة معينة في البلد، أو الولادة فيه... إلخ.

هذه الجنسية هي أمر اعتباري لا وجودَ ماديًّا ملموسًا له، بل هي شيء اصطلحت عليه الدول الحديثة، وجعلته بمثابة الوصف للإنسان يترتب عليها الكثير من الحقوق والواجبات.

فها هنا الدول أحدثت شيئًا أو وضعًا قانونيًّا اصطلاحيًّا.

هذا المعنى يقرب لك ما نعنيه بأن دائرة الشرع تُغيِّر الأشياء تغييرًا معنويًّا، وتوجد مواقف واعتبارات خاصة بها.

فالتكليف - مثلًا - معنى اعتباري قرر الشرع أن يجعله عند البلوغ مع العقل، واعتبر البلوغ هو الاحتلام من الولد ونزول الحيض من المرأة، ليُرتب على هذا التكليف ما لا يُحصى من الأحكام.

في حين قد تصطلح بعض الدول على أن أهلية الإنسان متوقفة على سن معينة مثلًا، هنا يكون عندنا نوع آخر من الاصطلاح؛ اعتبار الشرع واعتبار هذه الدولة، فهذه دائرة وتلك دائرة.

وما أكثر ما يخلط الناس بين الدوائر لأنهم لا يعلمون أن الشرع له دخل بها أصلًا!

خذ مثالًا على ذلك «قضية النَّسَب»؛ فإن الناس تتصور أنها قضية أحيائية بيولوجية محضة، وهي أن هذا الطفل متولد من

نطفة هذا الرجل في رحم هذه المرأة، في حين أن الشرع يعتبر أن قضية النَّسب قضية شرعية لها شروط، وتترتب عليها أحكام، ولم ينظر إلى المعنى السابق أصلًا!

فمن شروطها وجود عقد زواج، وبدون هذه العلاقة (التي هي بدورها أمر شرعي له شروط ليكون موجودًا) لا يَعتبر الشرع وجود النسب، ويكتفي بنسبة الطفل لأمه (وبالتالي تكون نفقته واجبة على عائلة أمه، وهذه قضية أخرى)؛ ولهذا فإن الطفل المولود في علاقة زنا ليس ابنًا شرعيًّا للزاني ولو كنا متيقنين أنه مولود من نطفته، فلا يرث منه ولا يُنسب إليه!

إذًا فدائرة الشرع مختلفة تمام الاختلاف عن دائرة الحسِّ والتصورات العادية عن الحياة والأعراف والتقاليد، ومعرفتها تُطلب من علم الفقه.

***

هذه مقدمة مهمة لفهم الدوائر الثلاث من دوائر المعرفة الإنسانية؛ فهي إما مستمدة من العقل؛ ونعني به القضايا التي تستند على مبدأ عدم التناقض، وإما من العادة والتجربة الإنسانية؛ وهذه معظم معارفنا اليومية، وإما من الشرع؛ وهذه الدائرة المجهولة لمعظمنا الآن، إلا من تصورات سطحية لا ضابط لها (كاليُسر والرحمة)، وهي التي تشمل سائر العلاقات الإنسانية في الحقيقة من زواج وطلاق وبيع وإجارة وإرث

ونفقة...إلخ من جهة الشرع.

وقبل أن نختم هذه المقدمة ننبه لأمر دقيق؛ إذ إن جهات الحكم على الشيء الواحد قد تتعدد، ولا إشكال في هذا، ولكن تكون لكل جهة دائرة عملها الخاصة بها، كاختلاف جهات النظر عند تعدد زوايا المكعب، فمثلًا في مثال النسب المذكور إذا أردنا معرفة وجود بعض الأمراض الوراثية، فإننا سننظر للإنسان من جهة نسبه الحسي (الأب المادي له الذي وُلد الطفل من نطفته)، وإذا أردنا أن نورِّثه فإننا سنتعامل مع الأب والأخ الشرعي، لا المادي، وذلك أن جهة البحث الأولى هي الطب، وهو لا علاقة له بالاعتبارات الشرعية، والعكس صحيح.

***

إذًا فلكي نحكم على المنقول بالقبول أو الرد فلا بد لنا أن نحدد الجهة التي سنتحاكم إليها؛ هل هي العقل أم العادة أم الشرع؟

١. المحاكمة إلى العقل:

نقرر بداهة أن المستحيل العقلي - الذي هو التناقض (أي اجتماع الوجود والعدم) - هو أمر لا يمكن أن يوجد، فلا يمكن أن يأتي عاقل - فضلًا عن الشرع - بإثباته أو المطالبة به؛ لأنه ببساطة لا وجود له!

وقد جاءت بعض النقول ظاهرها التناقض مع العقل -

وهي قليلة جدًّا - وهنا يسير العلماء على الخطوات التي سبق أن شرحناها:

١. هل هذا الحديث - نقله - الثقات، فعدم صحة النقل تجعله في حكم المعدوم فلا ننشغل بالبحث في المعدوم؟

٢. هل ظهر النكير من كبار الصحابة على راوي هذا الحديث واستشكلوه؟ (ويهتم الأحناف بهذه الخطوة أكثر من غيرهم).

٣. هل نقَلَتُهُ الثقاتُ هؤلاء تصرفوا في معناه أم لا؟ وهل هناك روايات أخرى للحديث ترفع الإشكال أو توضح الغامض فيه؟

٤. إنْ توثقنا من كل الخطوات السابقة انتقلنا للنظر في معنى الحديث؛ هل يحتمل المجاز؟ أو أن يُحمل على أحد معاني اللغة التي تجعل معناه صحيحًا، حملناه عليه.

٥. إن تعذر حمله على معنى يوافق العقل - بعد الخطوة الرابعة - حكمنا بردِّه وأن النَّقَلة وهموا في نقله، وهذه الصورة - بحسب اطلاعي - لا وجود لها.

فإن قيل: ما الذي يضطرنا إلى البحث في التأويل والمعنى المجازي، ونتعسف في تصحيح الكلام وهو ظاهر الخطأ؟

فالجواب: إن نسبة صدور الكلام من قائله - وهو المعصوم؛ ﷺ - كبيرة، والأصل أن كلام العقلاء يُصان عن الإلغاء، فلو تكلم عاقل بكلام غير مفهوم لك فهذا يحتمل عدة أمور:

١. إما أنه لم يحسن التعبير.
٢. أو أنك لم تحسن الفهم.
٣. أو أن اللغة - التي هي وسيط نقل المعاني - صعبة.
٤. أو أنه بالفعل أخطأ.

فترجيح الاحتمال الأخير دون غيره ترجيح بلا مُرجّح، خاصة إذا كانت اللغة تحتمل معاني أُخَر، وأن الغالب على العاقل أنه عاقل لكلامه ولا يتكلم بما لا معنى فيه.

٢. المحاكمة إلى العادة:

وهذه أكثر المساحات شغبًا؛ إذ الناس أسرى العادات، فإن صدمهم الشرع بمعنى لم يألفوه استنكروه.

ومن هذا الباب الأحاديث التي وردت في أحداث آخر الزمان؛ كالمسيح الدجال وغيره، مما يخرق قوانين العادة حتى شبهها البعض بالخرافات والأساطير، وهذا يلزمه في الحقيقة تكذيب معنى النبوة أصلًا؛ إذ هل النبوة إلا خرق العادة بنزول ملك على إنسان ونزول وحي إليه؟

والحق أن القوانين العادية ليست مطلقة، وما أكثر ما خرق العلم الحديث ما اعتاده الناس، وما كان يستحيل بالأمس - عادة - صار ممكنًا اليوم؛ كالسفر حول العالم في ساعات!

فإن قيل: كلامك صحيح في القوانين العادية المبنيّة على العرف لا على العلم، وإلا فتجاوز الجسم لسرعة الضوء -

مثلًا - يجعله يتلاشى، ولا يتصور أن يخرق العلم الحديث هذه القوانين الكونية التي تسميها أنت عادية.

فالجواب: نعم الكون مطرد على قوانين ثابتة - ولن نتكلم في أنه حتى بعض هذه القوانين يمكن اكتشاف خطأ في حسابه أو أن تغير بعض المعطيات يؤثر فيه أو يُظهر نسبيته - ولكن نحن كمؤمنين بأن لهذا الكون خالقًا، نؤمن أن هذه القوانين الكونية هي من صنع الله تعالى، وهو قادر على تغييرها أو منعها من عملها، هذا أمر سنزيده بيانًا في القسم الثاني من هذه السلسلة عند الكلام على العقل في كتاب منفصل إن شاء الله.

ولكن لا أحب أن أختم الكلام على هذه النقطة قبل التنبيه على خطأ في مقابل خطأ، وتطرف في مقابل تطرف؛ إذ ليس كل ما نُقل عن النبي - ﷺ - هو داخل في باب الأمور التسليمية المطلقة؛ بل الرواة عن النبي - ﷺ - اهتموا بأن ينقلوا عنه سائر أفعاله وعاداته حتى التي لا يتعلق بها التشريع - كركوبه الناقة وحبه الحلواء - ليحصل كمال المعرفة بالنبي؛ ﷺ.

وقد ظن البعض أن بعض هذا المنقول من الشرع، وليس كذلك، كما ظنوا في كلامه - ﷺ - في الطب - مثلًا - في حين أن كلامه خرج مخرج العادة بناء على طب عصره وعادتهم في التداوي، وليس على سبيل التشريع العام لكل الأمة في كل عصر!

وقد كان النبي - ﷺ - بشرًا يأكل كما يأكل الناس، ويشرب

كما يشربون، ويشاركهم الرأي في أمور الدنيا فيأخذون من قوله ويتركون.

روى الإمام مسلم في صحيحه عن سيدنا رافع بن خَديج، قال: قدِمَ نبي الله - ﷺ - المدينة وهم يأبرون النخل - أي يلقحونه - فقال: لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا.

فتركوه، فنفضت، أي سقطت الثمار ولم تنضج.

فذكروا ذلك له، فقال: «إنما أنا بشر؛ إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر».

قال الإمام النووي معقّبًا [١٥/ ١١٦]: «قال العلماء: ولم يكن هذا القول خبرًا، وإنما كان ظنًّا، كما بينه في هذه الروايات - يعني التي فيها أنه قال: ما أظن ذلك يغني شيئًا - ورأيه - ﷺ - في أمور المعايش وظنه كغيره - أي يتساوى مع قول غيره من الناس - فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في ذلك، وسببه تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها، والله أعلم». انتهى.

وتمييز مساحة الشرعي من الدنيوي يحتاج لنوع من الفقه، ومن الفقه المطلوب معرفة القواعد المطردة في الشريعة ليُعلم هل هذا منها أم لا، وهل هي متسقة مع ما اشتهر من أحكام الإسلام وسننه المطّردة، وهل عمِلَ الصحابة بها كدين وتعبدوا الله بها أم لا، فإنهم أجدر الناس - بحكم صحبتهم ومراجعتهم للنبي؛ ﷺ - على تمييز الشرعي عن غيره، فقد كانوا إذا أُشكل عليهم

التمييز بينهما سألوه؛ كما في قصة غزوة بدر وسؤال صحابي للنبي - ﷺ - عن سر اختيار المكان وهل هو تشريع أم تدبيرٌ للحرب وأخذ بالأسباب الدنيوية، فلما أعلمه أنه من الثاني اقترح عليه تغيير المكان.

وروى البخاري قصة لطيفة، وهي أن امرأة في عصر النبي - ﷺ - اسمها السيدة «بَريرَة»، كان زوجها اسمه سيدنا «مُغيث»، وكان يُحبها حبًّا شديدًا، فافترقا، فأراد سيدنا مغيث أن يرجع إليها، فكان يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل، فرقَّ له النبي - ﷺ - فقال مخاطبًا السيدة بريرة: «لو راجعتِهِ؟»، قالت: «يا رسول الله؛ «تأمرني؟»، قال: «إنما أنا أشفع»، قالت: «لا حاجة لي فيه».

فهي قد سألت النبي - ﷺ - أولًا: هل هذا أمر يجب علي أن أمتثله؟ فلما علمت أنها شفاعة ووساطة لا تشريع، اختارت عدم الرجوع.

فالحاصل أننا كما نرفض محاكمة الشريعة إلى عاداتنا، كذلك نرفض محاكمتها إلى عادات العرب الأوائل إلا ما أقره الشرع منها؛ فالشريعة تعلو على العادات وتحكمها لا العكس.

٣. المحاكمة إلى الشرع:

أما الدائرة الأخيرة، فبداهة أن الشرع لا يتناقض، ولكن قد وقعت أحاديث ظاهرها أن ثمة تعارضًا بينها، فتناوبت

أنظار المجتهدين فيها، فمال كل واحد إلى معنى، وحكَّم ما يراه أصلًا، وترك ما يراه خطأً، كما فعل الإمام الطحاوي في كتابه العظيم «شرح معاني الآثار المختلفة عن رسول الله ﷺ»، وفي كتابه الآخر «شرح مشكل الآثار»، ومن قبله ابن قتيبة والإمام الشافعي وغيره، تكلموا في تفسير هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض وفق المناهج التي تكلمنا عنها في مقال «فهم الراوي»، فبذلوا جهدهم، فمن جاء بأفضل مما عندهم قبلناه على العين والرأس، وإلا فلا نُلام إن استفرغنا الوسع وبذلنا الجهد فأصبنا أو أخطأنا.

* * *

ماذا بعد النقل؟

ليست كل معارفنا النقلية على درجة واحدة من اليقين والقوة؛ بل منها ما نقطع بثبوته لقائله، ومنها ما يغلب على ظننا صحته، ومنها ما نحن منه في شك، بل حتى الضعيف الذي لم يثبت لقائله ليس على مرتبة واحدة، فمنه ما نقطع بأنه كذب وافتراء، ومنه ما نتشكك أو يغلب على الظن أنه لم يقله، وإن كان في صدوره عنه احتمال؛ لذا فالأحاديث الضعيفة - لا الموضوعة - لا نجزم بردِّها، بل نستفيد منها في تقوية حديث صحيح أو تفسيره، أو في العمل بها في محاسن الأخلاق التي يكفي للعمل بها كونها حكمة، فإذا كنا نقبل الحكمة ولو من غير المسلم فمن باب أولى إذا جاء حديث غلب على ظننا أنه غير صحيح ولكن كان معناه موافقًا للشريعة داخلًا في أصولها الكلية فلا بأس من العمل به.

والسر في ذلك أن التصحيح والترجيح عملية اجتهادية تعتمد على القرائن الظاهرة، وقد يصدق الكاذب ويخطئ الصادق، فلا نجزم بالثبوت دائمًا كما لا نجزم بالردِّ دائمًا.

وقد مرَّ بنا أن بعض الأخبار ينقلها الجمع الكثير الذين يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، سواء كان نقلهم باللفظ

أو بالمعنى، فهذا القسم نقطع ولا نشك في نسبته لقائله، وهذا كما نُقلت إلينا أركان الإسلام من الصلوات الخمس، وصوم رمضان، وكما نُقلت إلينا مقادير الزكاة، ووجوب الحجاب على المرأة، وأن الحج إلى الكعبة، وأن الزواج من الخالة والعمة محرم.

فهذه الأمور شاعت في كل زمان من عصر النبي - ﷺ - إلى يومنا هذا، تجد الآلاف ينقلونه في كل جيل ويعملون به، فهذا لا نشك فيه أبدًا، ولا نبحث عن «لفظ معين» يدل عليه، بل نكتفي بانتشار المعنى والحكم على ألسنة العلماء في كل عصر.

ولو شككنا فيه لشككنا في وجود الحرب العالمية الثانية لأننا لم ندركها، وهذا أقرب للجنون منه لكلام العقلاء.

أما ما لم يشتهر ويكثُر هذه الكثرة؛ فإنه لا يبلغ هذا المبلغ من القطع؛ بل نحن نرجِّح ثبوته بغالب الظن، وغالب الظن كافٍ في باب العمل، وهذا أمر يحتاج لشيء من التوضيح:

إن معرفة الإنسان ليست على درجة واحدة من القوة، فمعرفتك بأنك تمسك هذا الكتاب، أو بوجودك الآن، ليست كمعرفتك بأن الجو الآن يمطر في الهند إذا لم تكن هناك.

حتى لو أخبَرتك النشرةُ الجوية بأن السماء تمطر الآن في مدينة غير مدينتك، فإن هذا لا يعني أنك تجزم بهذا الخبر.

لهذا اصطلحوا على تقسيم المعارف إلى درجات، فلو تصورنا أن درجة ١٠٠ هي أقوى المعارف التي لا يشك فيها صاحبها؛

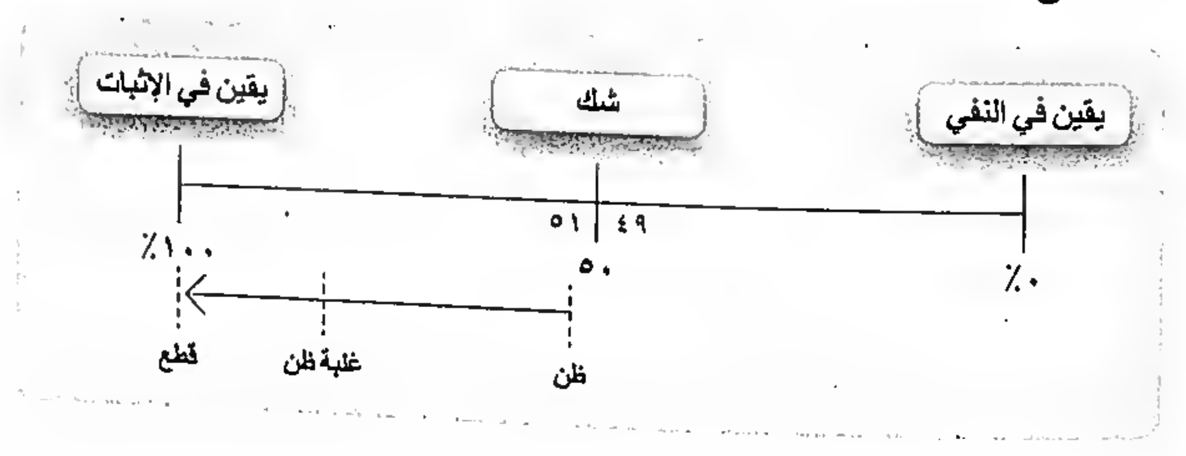
كمعرفتك بوجود نفسك، أو بالمحسوسات القريبة التي لا تشك في إدراكها، ولا تحتمل التشكيك، حتى لو أقسم لك ألف إنسان أنك لست بموجود فلن تصدقهم ولن تشك في وجودك أصلًا.

فستكون درجة «صفر» هي المعارف التي تجزم بانتفائها، كاجتماع النقيضين، أو أنك لست بموجود.

وبينهما درجات، فدرجة ٥٠ تعني تساوي الاحتمالين (الإثبات والنفي) بلا ترجيح لأحدهما على الآخر، وقد اصطلحوا على تسميته (شكًّا)، فإن ترجح أحد الاحتمالين - ولو بمرجِّح يسير جدًّا؛ كدرجة واحدة مثلًا - فقد انتقلنا لمساحة الظن في الثبوت، ويكون مقابلها بداهة هو الظن في النفي.

يكفي في مثالنا مثلًا أن يترجح أحد الطريقين بسؤال صبي رغم الاحتمال الكبير في أنه غير جاد.

وكلما زادت مُرجحات الصدق والثبوت قويَ الظن حتى يبلغ درجة (غلبة الظن) وهي درجات قريبة من اليقين ولكنها لا تصل لدرجته.



ومعظم حياتنا العلمية - بل ومعظم معارفنا في الحقيقة - تدور في رتبتي الظن وغلبة الظن، ولكنها كافية في العادة في اتخاذ قراراتنا، فأنت تسأل عن الطريق وتعتمد على خبر من أرشدك ظنًّا، ثم بتكرر السؤال يزداد ظنك حتى يصل لمرتبة غلبة الظن، ولا تنتظر لكي تتحرك أن تصل إلى اليقين، وتعتمد على النشرة الجوية في اتخاذ احتياطك ولا تنتظر اليقين، وتنتظر راتبك في آخر الشهر مع احتمال حدوث طارئ في الشركة تفلس بسببه ولا تنتظر اليقين.

فحياتنا كلها مبنية على الظن وغلبة الظن، وهي درجة من المعرفة كافية في أن تسير حياتنا بشكل جيد.

فهذا ما أردت بيانه بقوله إن غلبة الظن كافية في باب العمل.

فمعظم السنة النبوية التي نُقلت إلينا لا نقطع بثبوتها إلى النبي - ﷺ - ولكن يغلب على ظننا ثبوتها عنه، وهذا كافٍ في العمل بفروع شريعته التي لم تُنقل نقلًا قطعيًّا، فإن البديل هو الأخذ بالنسبة الأقل التي يغلب على الظن أنها منافية لشريعته، الأمر أشبه بأن تأخذ الطريق الذي أرشدك الناس لغيره، بل الأمر هنا أخطر؛ إذ إن المتروك هو كلام النبي - ﷺ - الذي لا ينطق عن الهوى، والذي في مخالفة أمره وعيد شديد يقين في الإثبات وشقاء لا نطيقه.

لذا فنحن نفرق بين الاعتقاديات في الشريعة - كالبعث

والحساب والجنة والنار - فهذه أمور نقطع بثبوتها لنقلها النقل المتواتر، وبين تحريمنا للذهب والحرير على الرجال، وتحريم بيع المجهول، وصحة البيع إلى أجل؛ فهذه أمور لم يكلفنا الله أن (نعتقدها) فنطلب القطع فيها؛ بل كلفنا أن نفعلها أو نتركها، فهذا هو ما نسميه بالعمل، فيكفي أن يغلب على ظننا أنها مرادة الفعل أو مرادة الترك لنمتثل الأمر والنهي، وعلى هذا يقوم بناء الفقه الإسلامي في تفاريعه.

والظن يأتي من جهتين: من ناحية الثبوت وهي ما تكلمنا فيه، ومن ناحية فهم المعنى، وهو ما سنوضحه في سلسلة جديدة بإذن الله.

* * *

الخاتمة

وبعدُ، فقد كانت هذه جولة سريعة مع قضية النقل، أردت فيها أن أبرز منهج تعامل المسلمين مع المصدر الوحيد لمعرفة الدين الإسلامي، إذ ليس الدين سوى ما جاء به النبي - ﷺ - ، وكل ما يتفرع عنه من اجتهادات وأفهام إنما هو فرع من ثبوت الأصل، أعني شريعة النبي؛ ﷺ.

حاولت أن أطوف معك في سرعة - والسرعة مخلّة - وفي تبسيط - والتبسيط خادع - لمجهود قد بذله السابقون؛ لترى أنهم استفرغوا الوسع، وأتوا بأكثر ما في الطاقة البشرية من التوثق، ولم يكونوا مجموعة من الحمقى والمغفلين ينقلون ما يلقيه إليهم رجل أو اثنان؛ بل جمعوا الروايات، وبحثوا في رواتها، ونظروا في معانيها، ومحَّصوا واختلفوا، ولكن اختلافهم كان بعد بذل الجهد، واستفراغ الوسع.

فنحن نرحب بالاجتهاد على أصول علمية، وأن يأتي إنسان بقريب مما فعل الأوائل فيناقشهم ويزاحمهم، فلا نغلق باب البحث والنظر، ولكن نغلق باب الهوى والعبث.

فالتراث كله نقد ومناقشة وبحث، أما في زماننا هذا فالبعض يريدنا أن نشك في كل شيء، أن نترك ما توثقنا منه لوهم عرض في

خياله، أو شهوة حكمت أفكاره، فصارت القضية حقًّا وباطلًا، دينًا ولا دين، فبين أن نترك ديننا لشبهة لاحت أو أن نسير خلف كل ناعق، وأبدًا لن تهوى الأمة المحفوظة في هذا المزلق، فالله متم نوره، وحافظ شريعته - بنا أو بغيرنا - إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

نعم، فرغنا من الكلام على النقل، ولم نفرغ من الكلام على غيره، فبعد النقل كانت أمور؛ فهو أول الطريق وليس بآخره، هكذا هو الدين كما أفهمه، ولكنْ لهذا حديث آخر.

وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أولًا وآخرًا.

فهرس الموضوعات

كيف وصل إلينا
هذا الدين

كان المنهج الذي سلكه علماء الأمة الإسلامية عبر قرون، هو ثلاثية (النقل، العقل والتعارض)

وكان الغرض من هذه المجموعة من الأفكار والمقالات هو تقديم رؤية علمية متماسكة للدين في جميع قضاياه، ولكي يصح الكلام كان لابد من بيان المنهج الذي سلكه علماء الأمة، الذي يمثل هذا الكتاب أول أجزائها، وهو موضوع (النقل).

في هذا الكتاب يشرح لنا المؤلف في أسلوب أدبي مناهج التوثق عند علماء المسلمين، سواء من المحدثين أو من الفقهاء، ليبين كيف كانوا يتوثقون من الروايات، وما موقفهم من معارضتها للعقل أو للمعارف الثابتة، فينتقل بك عبر المقالات في شرح الاحتمالات التي تؤثر سلبًا على عملية النقل، وبيان مناهجهم المختلفة التي استخدموها لمعالجة هذه الاحتمالات في لغة أدبية لم تؤثر على المحتوى العلمي للطرح.

علاء عبد الحميد

درَس في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وحصّل العلم على يد عدد من علماء مصر والشام، وتخصص في المذهب الحنفي وأصوله مع اشتغاله بعلم الحديث وأصول الدين.



